الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا

التربية و التكوين في الجزائر

سند بيداغوجي

السنة الثانية ماستر- تخصص علم اجتماع التربية

من اعداد الاستاذة بلوافي هوارية

السنة الجامعية

2024/2023

الفهرس

مقدمة

المحور الأول: التربية و التعليم في الجزائر ما قبل الاتراك

1-التربية والتعليم في عهد الرستميين

2- التربية والتعليم في عهد الأغالبة

3- التربية و التعليم في عهد الفاطميين

4- التربية واالتعليم في عهد الحماديين

5- التربية و التعليم في عهد المرابطين

6- التربية والتعليم في عهد الموحدين

7- التربية و التعليم في عهد الزيانيين

المحور الثاني: التربية و التعليم في الجزائر في العهد العثماني

1- الممارسة التعليمية في العهد العثماني

2- مراكز التعليم في الجزائر في عهد العثماني

3-الأطوار التعليمية في العهد العثماني

4- الوسائل التربوية و المناهج التعليمية

المحور الثالث: التربية و التعليم في عهد الاستعمار الفرنسي

1- واقع التعليم في الجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي

2- مراحل التعليم الفرنسي في الجزائر

3- السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر .

4- أهداف السياسة التعليمية في الجزائر .

5- موقف الشعب الجزائري من التعليم الفرنسي.

6- النشاط العملي والتعليمي للشيخ ابن باديس

7- نتائج السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر .

المحور الرابع : التعليم في الجزائر غداة الاستقلال

1- المخطط الثلاثي

2- المخطط الرباعي الأول

3- المخطط الرباعي الثاني

4- المخطط الخماسي الأول

5- المخطط الخماسي الثاني

المحور الخامس: الإصلاحات التربوية في الجزائر بعد الاستقلال

1- اصلاحات التعليم ما قبل الجامعي

1-1- أمرية 16 أفريل 1976 و التعليم الأساسي .

1-2- المجلس الأعلى للتربية

1-3- اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية

2- اصلاحات التعليم الجامعي في الجزائر

3- الاصلاح التربوي و التغير الاجتماعي في الجزائر

مقدمة

مرّت الجزائر بتاريخ طويل من الاستعمار يمتد عبر العصور الرومان و الوندال والبيزنطيين، ثم جاءت الفتوحات الإسلامية التي دامت سبعة (07) عقود من الزمن. مما ساهم في انتشار الثقافة الإسلامية في ربوع الجزائر، فظهرت المساجد والجامع والزاوية والمدرسة و الكتاب ومؤسسات تربوية ومنابر للعلم والتعليم، فتمسك الشعب بتعاليم الإسلام، ثم أتى العثمانيون بما يحملوه من تغيرات على بنية المجتمع الجزائري وخصائصه، ليأتي بعد ذلك الاستعمار الفرنسي الذي دام 130 سنة ليحدث تغيرا كبيرا في المنظومة التربوية والتعليمية والثقافية للجزائريين، فقد ورثت الجزائر منظومة اجتماعية و تعليمية منهارة. الى أن نالت الجزائر استقلالها بعد كفاح طويل لترفع التحدي نحو وضع استراتيجيات و اصلاحات عميقة للنهوض بالتعليم كعامل اساسي لتطور الهياكل الاخرى للبلد.

وبالتالي فإن هذا العمل يهدف الى معرفة خصائص التربية والتعليم في الجزائر عبر مراحل تاريخية الثلاث: في العهد العثماني ثم فترة الاحتلال الفرنسي، لتأتي في الأخير مرحلة الاستقلال، الفترة التي عرفت أكبر ثورة لتأسيس منظومة تربية وطنية ارتسمت من خلالها هوية المجتمع الجزائري، اما المحور الرابع فقد تناول الاصلاحات التربوية التي عرفتها منظومة التعليم في الجزائر. معتمدين على استقراء لتاريخ التربوي التعليمي في جزائر طبقا لمحتوى برنامج المادة المقترح من طرف وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

المحور الأول

التربية و التعليم في الجزائر ما قبل العثمانيين

1.التربية والتعليم في عهد الرستميين:

2. التربية والتعليم في عهد الأغالبة

3. التربية و التعليم في عهد الفاطميين

4. التربية واالتعليم في عهد الحماديين

5. التربية و التعليم في عهد المرابطين

6. التربية والتعليم في عهد الموحدين

7. التربية و التعليم في عهد الزيانيين

1-التربية و التعليم في الجزائر ما قبل العثمانيين

لقد واجه الفتح الإسلامي للمغرب العربي مواجهة شرسة من طرف الأمازيغ، حين تطلب عدّة محاولات من طرف عقبة ابن نافع وانتهت بفوزه وانتشر الإسلام في كل الوطن. وبدخول الإسلام الجزائر بنيت الحضارة الإسلامية في شمال إفريقيا وانتشرت الثقافة الإسلامية واتسعت رقعة العالم الإسلامي وتزاوجت الثقافة المحلية الامازيغية مع الثقافة العربية الإسلامية وارتبط الوعي الحضاري بالوعي التربوي المرتبط بالدين الإسلامي.

وهو ما جعل مدنا ومؤسسات دينية وعلمية وثقافية وتربوية تظهر في هذا المجتمع الناشئ في شمال إفريقيا مستمدة روحها من المدرسة النبوية قولا وفعلا وتقديرا ،وانتشرت عبر المجال الجغرافي المترامي الأطراف للدولة الإسلامية وشكلت منارات للعلم والمعرفة.

ونذكر منها القيروان بالمغرب الأدنى وجامع الزيتونة بتونس وجامع القرويين بالمغرب الأقصى، أمّا المغرب الأوسط فظهر فيه قلعة بني حماد في المسيلة وبجاية، ومدينة **تهيرت** في عهد الرسميين، والجزائر في عهد الموحدين، ومدينة تلمسان في عهد بني زيان.

وكبار المدرسين والمؤدبين وطلبة العلم وحتى الأجانب من الأوروبيين الذين كانوا يقصدون مدينة بجاية للنهل من علوم الحضارة الإسلامية والمعارف بأصنافها ويترجمون للغاتهم لمواصلة المشوار العلمي والبحث والتنقيب والنقل والابداع بين أجيالهم وشعوبهم[1].

ولقد كانت نتيجة دخول الإسلام الى الجزائر انتشار التعليم الديني ومؤسساته في ربوع الجزائر وذلك لتعليم الأهالي مبادئ دينهم ،الى جانب القراءة والكتابة ،لقد رافق الفقهاء والعلماء جيوش الفاتحين لاعتبار الدّين هو أساس هذا الفتح ،وهكذا انتشرت المساجد والكتاتيب لإقامة الصلوات و إلقاء الدروس ،فكانت تلك بداية التعليم الإسلامي ومؤسساته بالجزائر ،وهو ما أدّى الى انتشار كثير من المراكز الثقافية والعلمية في القرون اللاحقة ،و لم تكن هناك وزارات مختصّة بالتعليم خلال هذه المرحلة من الزمن فالتعليم مسؤولية جماعية يتعاون الكل لإنشاء المساجد والكتاتيب ونفق الأموال لخدماتها .

ومن أهم المؤسسات التي ساعدت على نشر التربية والتعليم في الجزائر هذه الحقبة من الزمن يمكن ذكر :المساجد و الكتاتيب والزوايا و الروابط ،ولم تتكون خلال كل هذه الحقبة

[1]– علي دينونة ،المنظومة التربية في الجزائر بين الاصالة والاستئصال ،منشورات دار نوريد ،ط1 ،الجزائر ،2006 ،ص 79.

من الزمن جامعة في الجزائر كما هو الحال بالنسبة للأزهر بمصر ،الزيتونية والقرويين بتونس والمغرب على التوالي ،لقد كان الجامع الكبير بالعاصمة نواة للجامعة الجزائرية بمركزه و أوقافه الضخمة وكثرة الحلقات الدراسية به وانتشار بعض الأساتذة إلاّ أنه لم يصل الى درجة الجامعة بالنوع المتفق عليه[1].

2-التربية والتعليم في الجزائر من الفتوحات الإسلامية الى العهد العثماني:

1.2.التربية والتعليم في عهد الرستميين:

تأسست دولة الرستميين سنة **160ه** بمدينة تهيرت وعمّرت قرنا وستة وثلاثين سنة وسقطت على أيدي الفاطميين. استفادت الدولة الرستمية من انتشار العلوم والمعارف والآداب العربية والفنون والنظم التي برزت في عهد المنصور العباسي وأيام بني أميّة. حكم الائمة الرستميين رعاياهم بالعدل و الاحسان ووفروا جوا من التعايش الاجتماعي شجع على استقطاب العلماء و الاستقرار بها مما ساهم في تنشيط و ازدهار الحركة العلمية و التعليمية بالمغرب الأوسط 2. ان حالة الاستقرار و الأمن الذي كانت تعيشه تيهرت بالإضافة الى الازدهار الاقتصادي و الرخاء المالي و كذا البنية الاجتماعية المتنوعة اذ كان يقطنها اجناس: البربر و هم السكان الاصليون، العرب و هم الجند العرب الذين قدموا مع الفتوحات الاسلامية، و همربعة الافارقة و هم القرطاجيون، الرومان، الوندال..[2]

حيث امتاز الرستميون بدعمهم للحركة الفكرية و العلمية ، و الاهتمام باللغات الأجنبية الى جانب العربية والامازيغية ،كما عاشوا التسامح بين المذاهب والتيارات الفكرية فإضافة الى المذهب الإباضي،نجد الصفرية والواصلية و أهل الرأي و القياس و أهل السنة و الجماعة والأتراك.

وكان لهذه الطوائف مساجدها ودعاتها وعلماءها و اتباعها. وذلك سلوك حضاري يحسب لبني رستم حيث يشكل تاريخ بنوا رستم وجهودهم الحضارية التربوية حلقة مستمرة

[1] بوفلجة غياث ،التربية ومتطلباتها ،المطبوعات الجامعية ،1993 ،ص 24 – 25 – 27.

[2] مبارك بن مُحَمَّد الميلي ،تاريخ الجزائر في القديم و الحديث ،ج2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،ص210

في جهود الأمة نحو بناء تقاليد تربوية راقية حيث اضحت تيهرت أشهر حواضر العلم في المغرب الأوسط.[1]

2.2. التربية والتعليم في عهد الأغالبة :

بينما كانت الحضارة في **تيهرت** مزدهرة ،كانت منطقة **الزاب** تزهو في مطاف العلم والأدب ،فلقد نشأت في هذه الدور ،الدروس العلمية والدينية بالمساجد في كل المدن والقرى ،و كان أمراء بني الاغلب ينشطون المعلمين ويساعدون المدرسين ،وكان الكثير من رجال الجند العرب ومن البربر قد رابطوا على الثغور والحصون ،يحرسون بلاد المسلمين ويصدون الغارات عنها ،و يعلمون صبيان المسلمين في أيام السلم و الأمن ،هؤلاء هم رواد الإسلام و العروبة الذين يسمون بالمرابطين.

وقد كانت دار الحكمة بالقيروان تمثل مدرسة عليا من أرقى مدارس العصر ،تدرس فيها العلوم على اختلافها من نقل و عقل ،و منها كانت تخرج النخب في تلك البلاد ،و كانت الكثير من مدن **الزاب** مثل طبنة و بسكرة قد أصبحت دور علم و آداب و تثقيف[2].

3.2. التربية و التعليم في عهد الفاطمين :

ظهرت دولة الفاطميين عقب انهيار الأغالبة حوالي **909م** ،حيث ظهر عبيد الله الشيعي بأرض فرجيوة من بلاد كتامة يدعو الناس الى التشيّع ،وسميّت الدولة باسمه "العبيدية" ،و ما إن انتقل حكمها الى تونس ثم مصر حتى نسبت الى آل البيت و سمّيت بالدولة الفاطمية.

والمعروف أن هذه الدولة لم تدم طويلا لكي تبسط سلطانها وتنشر حضارتها بالمنطقة إلاّ أنّها وصلت الى أعلى مراتب الحضارة لدرجة أنّها كانت تنافس دولة العباسيين بالمشرق والأمويين بالمغرب.

ويبدوا على رأي المؤرخ عبد الرحمن الجيلالي بأنّ الدولة العبيدية نشرت الثقافة الإسلامية ،وخدمت العلوم بشتى الألسن و اللغات على غرار ما كان موجودا عند الرستميين[3].

---

[1] مبارك بن مُحَمَّد الميلي، نفس المرجع السابق،ص215.

[2] – أحمد توفيق المدني ،تاريخ الجزائر الى يومنا هذا، المطبعة العربية، الجزائر، 1956،ص 76.

[3] – عبد الرحمن الجيلالي ،تاريخ الجزائر العام ،ج2 ،ط 7 ، د.م.ج ،الجزائر ،1995 ،ص 230.

4.2.التربية والتعليم في عهد الحماديين :

شكّلت الدولة الحمادية أوّل دولة بربرية بالمغرب الأوسط ،و كانت مستقلة استقلالا تاما عن مركز الخلافة العباسية ببغداد ،أسسها حماد ابن زيري الصنهاجي وامتدت دولته من فاس الى تلمسان و وهران ،وكان الصراع دائم مع قبيلة زناتة و حقق عديد الانتصارات عليهم[1].

عرفت الدولة تنظيما محكما و ازدهرت بها الفنون والفلاحة والتجارة والصنائع والعلوم ،فأنشأت حضارة راقية كانت القلعة بالمسيلة عاصمتها الأولى وبجاية عاصمتها الثانية ،تحوّلتا الى منارات للعلم والثقافة والصناعات لم يظهر لها نظير بباقي وطن البربر[2].

حيث لم يخلوا مسجد ولا جامع في عهد الدولة الحمادية ولا مدينة ولا حارة إلاّ و احتضنت الكتاتيب والمؤدبين والمدرسين ،إذ انتشر التعليم بكل درجاته أو مراحله ،و كان عاما ومجانيا إذ كانت حلقات الدرس مفتوحة للجميع[3].

كما ظهرت الخيمة المدرسية يرعاها الشيخ الذي يرافق أبناء البدو في الحل و الترحال ليهتم بتعليمهم و تحفيظهم القرآن ،و عرفت في الأوساط البدوية "بالشريعة"[4].

5.2. التربية و التعليم في عهد المرابطين :

ظهرت دولة المرابطين في ظروف حرجة وفي عصر فتن ،إذ استنجد بها الناس والعلماء في الاندلس والمغرب لمواجهة عسف زناتة وتحرشات الاسبان والمسيحيين ،و شكّلت مراكش عاصمة الدولة ابتداءً من سنة **454ه** ،وشملت الصحراء وصولا الى مدريد[5].

دام حكمهم بالجزائر **65 سنة** عملوا خلالها على بعث الحياة الثقافية و التربية والاهتمام بالعلوم،كما اهتمت بلم الشمل ومواجهة الاخطار المحدقة اتجاه الامة الإسلامية ،إذ يرجع "الرباط" كمؤسسة دينية تربوية وعسكرية الى المرابطين الذين اهتموا فيها بالعبادة ونشر

---

[1]–مبارك بن مُحَمَّد الميلي ،مرجع سابق ،ص 230.

[2]– مبارك بن مُحَمَّد الميلي، المرجع نفسه ،ص 261.

[3]– أحمد توفيق المدني ،المرجع السابق ،ص 81.

[4]– علي ديدونة ،المرجع السابق ،ص 98.

[5]–مبارك مُحَمَّد الميلي :المرجع السابق ،ص 281.

العلم والدفاع عن الحمى والمساهمة في نشر الوعي التربوي و الثقافي ،وتعليم الناس ونسخ الكتب.

6.2. التربية والتعليم في عهد الموحدين :

يعود الفضل في تأسيس دولة الموحدين الى الفقيه "محمد ابن تومرت" والذي يعود نسبه الى المصامدة بجبال الاطلس المغربية ،ذهب طالبا للعلم في المشرق وعاد الى الجزائر مزودا بفكر إصلاحي ،وكان يدرّس في المساجد ويعظ الناس وينهى عن المنكر ،ولما أزعج أمير الحماديين في بجاية العزيز ابن منصور ،اتجه الى مراكش لكنه واجه فيها المرابطين ودعا الناس الى مبايعته ،والدخول تحت رايته فبويع سنة **515ه** ،و انطلق في دعوته لإقامة دولة الموحدين.

بعد وفاته أوصى ابن تومرت بمبايعة تلميذه وصاحبه الوفي عبد المؤمن ابن علي الذي اشتغل بالتعليم و تأديب الناشئة، فأصبح هو المؤسس الثاني لدولة الموحدين ،كان فيقها وعسكريا و ملكا عظيما ،عادلا محبا للعلم و العلماء ،و تمكّن من بناء دولة امتدت من شمال إفريقيا الى جنوب أوروبا[1].

برز في عهد الموحدين مذهب ابن حزم الظاهري ،و التّصوّف و من أشهر مشايخه الشاعر والفقيه أب يمدين الغوث المعروف بسيدي بومدين الذي توفي في تلمسان ،تعلّم عن الشيخ عبد القادر الجيلاني في المشرق و درّس في بجاية حيث اهتم بالتربية و التعليم .

ساد في عهدهم نشاط ثقافي كبير امتاز بالتواصل بين الأندلس والمغرب العربي، نظرا للتكامل السياسي والترابط الاقتصادي ،فاهتم الناس بالعلوم الشيعية واللغة والآداب والتاريخ والجغرافيا الفلسفة وعلم الكلام والمنطق.

وكانت بجاية و تلمسان و مراكش من أبرز عواصمهم العلمية التي جلبت إليها طلبة العلم والعلماء ،و أنشأ عبد المؤمن مجالس للعلماء وبرزت الكثير من المؤلفات في شتى العلوم والمعارف العقلية والنقلية ، من منطقة المسيلة و الياشير و بجاية وتلمسان وقسنطينة والأندلس وغيرها[2].

---

[1]– عمار عمورة :الجزائر بوابة التاريخ ،ما قبل التاريخ الى 1962 ،الجزائر العامة ،ج1 ،الجزائر ،2006 ،ص 171.

[2]عمار عمورة، المرجع نفسه ،ص 171.

7.2. التربية و التعليم في عهد الزيانيين :

الدولة الزانية نسبة الى زيان ابن ثابت ابن محمد الذي يعود نسبه الى بني عبد الوادي، تأسست في 627ه، حيث أعلن يغمراسن عن استقلالها عن سلطة الموحدين ستة سنوات بعدها، ولقد توسطت الدولة الزانية دولة المرنيين بالمغرب الأقصى والحفصيين بتونس[1].

يذكر العلماء بأنّ الزيانيين بنوا ملكهم ونظمهم في مدينة تلمسان ،حيث انتشرت الثقافة و العلوم في المغرب الأوسط بناءً على ما تم وراثته من ثقافة وحضارة عن الحماديين والموحدين ،فانتقل بذلك مركز الحضارة من بجاية الى عاصمتهم تلمسان ،والتي ازدهرت فيها الفنون والصناعة والتجارة والآداب واللغات والعلوم ،و قصدها العلماء وأصبحت منارة علمية تضاهي قرطبة وبغداد في سمعتها .

و قد ذكر **ابن خلدون** في المقدمة صناعة التعليم ،فاستحسن تعليم تونس وبجاية وتلمسان وانتقد تعليم فاس أنّه لا يكسب ملكة ولا يفتق لسانا ولا يقرب مطلوبا[2]. ولقد كانت نتيجة دخول الإسلام الى الجزائر انتشار التعليم الديني ومؤسساته في ربوع الجزائر وذلك لتعليم الأهالي مبادئ دينهم ،الى جانب القراءة والكتابة ،لقد رافق الفقهاء والعلماء جيوش الفاتحين لاعتبار الدّين هو أساس هذا الفتح ،وهكذا انتشرت المساجد والكتاتيب لإقامة الصلوات و إلقاء الدروس ،فكانت تلك بداية التعليم الإسلامي ومؤسساته بالجزائر ،وهو ما أدّى الى انتشار كثير من المراكز الثقافية والعلمية في القرون اللاحقة ،و لم تكن هناك وزارات مختصّة بالتعليم خلال هذه المرحلة من الزمن فالتعليم مسؤولية جماعية يتعاون الكل لإنشاء المساجد والكتاتيب وفق الأموال لخدماتها .

ومن أهم المؤسسات التي ساعدت على نشر التربية والتعليم في الجزائر هذه الحقبة من الزمن يمكن ذكر :المساجد و الكتاتيب والزوايا و الروابط ،ولم تتكون خلال كل هذه الحقبة من الزمن جامعة في الجزائر كما هو الحال بالنسبة للأزهر بمصر ،الزيتونية والقرويين بتونس والمغرب على التوالي ،لقد كان الجامع الكبير بالعاصمة نواه للجامعة الجزائرية مركز أوقافه الضخمة وكثرة الحلقات الدراسية به وانتشار بعض الأساتذة إلاّ أنه لم يصل الى درجة الجامعة بالنوع المتفق عليه[3].

---

[1] أحمد توفيق المدني ،المرجع السابق ،ص 30.

[3] مبارك محمّد الميلي ،مرجع سبق ذكره،ص 491.

[3] بوفلجة غياث ،مرجع سابق ،ص 28.

المحور الثاني

التربية و التعليم في الجزائر في العهد العثماني

1 -الممارسة التعليمية في العهد العثماني

2-مراكز التعليم في الجزائر في عهد العثمانيي

3-الأطوار التعليمية في العهد العثماني

4. الوسائل التربوية و المناهج التعليمية

1-الممارسة التعليمية في العهد العثماني:

إن العديد من المصادر التاريخية قد تحدثت عن انتشار التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني وعن استعداد الشعب للتعلم وحبه للعلم واحترامه للمعلمين[1] حيث كان التعليم خاصا يقوم على جهود الأفراد والمؤسسات الخيرية، وكانت الصدقات والأوقاف والنفقات الخاصة هي التي تتكفل بتمويل التعليم وليس الدولة العثمانية، فحسب المصادر والشهادات التاريخية بأن التعليم كان أكثر طلبا واستجابة في الجزائر قبل 1830 حيث سجلت نسبة 40% من المسلمين الجزائريين الذين يعرفون القراءة والكتابة[2] ، وذلك لكثرة المدارس الابتدائية والمساجد والزوايا والرباطات وانتشارها في كل المناطق الحضرية والريفية الجزائرية.

كانت تلمسان عاصمة الدولة الزيانية قبل مجيء العثمانيين قد اشتهرت بوفرة المدارس والعلماء رغم تدهورها السياسي، فبالإضافة إلى المدارس الابتدائية كان بها على الأقل خمس مدارس ثانوية وعالية، فإن الفرنسيين وجدوا فيها بعد احتلالها خمسين مدرسة ابتدائية ومدرستين للتعليم الثانوي والعالي وهما "الجامع الكبير ومدرسة أولاد الإمام"، والمعروف أن الباي محمد الكبير هو الذي أعاد لمدرستي تلمسان أوقافهما وجددهما[3] ، ولم تكن قسنطينة أقل عناية بالمدارس فقد كانت مدارسها الابتدائية كثيرة في العهد الحفصي وظلت كذلك حتى العهد العثماني، حيث قام الصالح باي بالنهوض بالمدارس وأوقافها وبني ثانويتان وهما سيدي بوقصيعة وسيدي بن خلوف، حيث وصل عدد المدارس الابتدائية بها عند دخول الفرنسيين حوالي تسعين مدرسة، أما التعليم الثانوي والعالي فقد وجد الفرنسيون سبع مدارس.

شهدت الجزائر في العهد العثماني وضعا تعليميا قد يكون خاصا مقارنة بما شهدته في مراحل سابقة ولاحقة من حيث المواد المدرسة ومستويات التعليم، ومراكز الإشعاع الثقافي، والمرجع المؤسساتي الوصي على الممارسة التعليمية.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر، ط3، 1982، ص159،

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، دار الغرب الاسلامي ، لبنان، 1992، ص 316.

[3] أبو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ، ص320.

ان التعليم في هذه الفترة لم يكن نظاميا معتمدا من طرف الدولة، فإذا رجعنا إلى تاريخ التعليم الجزائري في العهد العثماني نجد أنه لم يكن في الجزائر ما يدل على وجود نظام رسمي قائم، حيث كان يغلب عليه الطابع الذاتي الحر، نظام يخضع لموروث تقليدي يضم عدة مؤسسات تعليمية الكتاب الزوايا المساجد، تمثل التعليم العربي التقليدي السائد في المجتمع الجزائري منذ القدم، والذي استمرت وظيفته حتى بعد الاحتلال الفرنسي .

وتستشف هذا الطابع الذاتي الحر الذي لازم التعليم أنداك من مبادرة الأفراد التي أحدثت فارقا ، فكان سكان كل قرية ينظمون بطرقهم، ووسائلهم الخاصة تعليم القرآن والحديث والعلوم العربية والإسلامية؛ لأن دراسة مثل هذه العلوم هي السبيل إلى معرفة وفهم أسرار الدين والقرآن والسنة ولذلك كان القرآن أساسيا للتعليم في الجزائر سواء كان تعليما ابتدائها أو ثانويا أو عاليا[1]

يعد هذا البعد الشعبي في الاحتفاء بالنشاط التعليمي من العوامل التي جعلت التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني منتشرا انتشارا واسعا حتى غطى كل المناطق بما في ذلك القرى والمداشر ، رغم أن السلطة العثمانية ركزت فقط على المحافظة على الاستقرار السياسي، والدفاع عن الحدود، وجمع الضرائب لبيت المال ولم تتدخل في شؤون التعليم باستثناء بعض البايات؛ مثل: محمد الكبير، وصالح باي». [2]

أن هذا النشاط التعليمي الخاص الذي تبنته الجهود الفردية، والمؤسسات الخيرية من كتاتيب وزوايا ومساجد، كما لبناء رجال الدولة بصفتهم أفرادا لا قطاعاً حكوميا يرجع إلى أن العثمانيين في الجزائر لم يهتموا بالجانب الثقافي بقدر اهتمامهم بجوانب الحياة الأخرى، وإن مشعل العلم قد تكفل به الجزائريون رغبة منهم في الازدهار الثقافي، وللمحافظة على ما توارثوه من علوم ومعارف عبر الأجيال كجزء من التراث العربي الإسلامي.

[1] أبو القاسم سعد الله، 1982، مرجع سابق،159-160

حميد ايت حبوش، واقع التعليم في الجزائر اواخر العهد العثماني، حوليات التاريخ و الجغرافيا، الجزائر، مج4، ع7، 31 [2] ديسمبر2013، ص7.

وربما كانت السلطة العثمانية لا ترى في التنمية الثقافية التي تتصل اتصالا وثيقا بالمستوى التعليمي في البلاد طموحا يعنيها، بقدر ما كان يعنيها التحكم في ميادين الحياة الأخرى خاصة السياسة والاقتصاد. الا انهم لم يعرقلوا تعلم الاهالي[1]

ان غياب الطابع النظامي، والتأطير الحكومي عن الممارسة التعليمية سبب تراجعا في الأداء المهني لهذا النشاط فلم تكن مهنة التعليم من المهن المرغوب فيها أو المربحة خلال العهد العثماني، فقد كانت مهنة لا تجلب لصاحبها إلا الفقر، إلا أنها تجلب إليه عطف الناس وإحسانهم واحترامهم المعنوي.

2-مراكز التعليم في الجزائر في عهد العثمانيين:

كانت الكتاتيب من أهم مراكز الإشعاع التعليمي انتشارا في الجزائر خلال العهد العثماني أقل وحدة في التعليم الابتدائي، والكتاب (جمع كتاتيب) او مكتب كما يسمى أحيانا وكان يطلق عليه، ولا سيما في العاصمة، اسم "مسيد" وهو بدون شك محرف من تصغير كلمة مسجد.

أما عن الطبيعة العمرانية للكتاب فقد كان في الغالب عبارة عن حجرة أو دكان في الأصل، أو جناح في مسجد ... بل إن بعض الواقفين كان يكتفي بفتح غرفة في منزله على الشارع، ويجعلها كتابا للأطفال وكذلك كان في زوايا المرابطين أجنحة خاصة لتعليم الأطفال وحفظ القرآن، وكانت الكتاتيب منتشرة في جميع الأحياء، وكثير منها كان يحمل اسم الحي الواقع فيه [2]

وقد استمدت الكتاتيب قيمتها الثقافية من الأدوار التعليمية التي كانت تمارسها؛ فقد كانت القضاء الذي تقدم فيه للأطفال مبادئ القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم كله أو أجزاء منه، إضافة إلى بعض مبادئ الفقه، و بعض مبادئ الحساب. ولم يكن التعليم في الكتاتيب مرتبط بمراحل عمرية محددة، عادة ما يتراوح عدد مريديه ما بين 15 و 20 طفلاً يواصلون

---

[1] خوش صبيحة، وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني، حوليات التريخ و الجغرافيا، المدرسة العليا للاساتذة بوزريعة، الجزائر، مج1، ع 30 جوان 2008، ص 132

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص276.

الدراسة به من 3 إلى 4 سنوات، أما من يرغب في مواصلة الدراسة فيبقى لسنوات أخرى من أجل تعلم، وحفظ القرآن كله .[1]

لم تتول إنشاء الكتاتيب هيئة وصية مستقلة في اختصاصها بذلك، بل أن المشرفين على ذلك من جميع طبقات المجتمع، فالباشوات والبايات والموظفون السامون كانوا يشتركون مع الأهالي في هذه المهمة العلمية والخيرية. ·

أما الزوايا فقد شهدت انتشارا واسعا في هذا العهد خاصة في الريف، وربما يعود ذلك لافتقار الأرياف للمراكز التعليمية الأخرى، إضافة إلى انتشار الطرق الصوفية و التي عادة ما تتخذ من الزوايا مراكز لها. ومع مرور الزمن احتلت الصدارة بين المؤسسات الثقافية، الأمر الذي سمح لها بالجمع بين الوظيفتين الدينية والتعليمية، فعادة ما كانت تمثل المسجد والدراسة في أن واحدا حيث تكون مركزا للعبادة، وكذا تدريس علوم الدين والفقه وتعليم مبادئ القراءة والكتابة إضافة إلى كونها ملجا لعابري السبيل [2]

فلم تكن المساجد والزوايا تختص بأداء الشعائر الدينية فحسب، بل كانت تهتم أيضا بتعليم علوم القرآن، وقد كان التعليم حرا عن سيطرة الدولة، وعن سيطرة الحكام العثماني ، وكان ذلك مظهرا بارزا في واقع تعليم الجزائريين في تلك لفترة.

لقد قدمت هذه المؤسسات الدينية إسهاما حقيقيا في نشر مختلف العلوم والمعارف خاصة الدينية منها ما كان ليأتي دونها في ظل دولة لا تعنى السلطة الوصية عليها بقطاع التعليم عناية مباشرة؛ وهذا ما أكده أحمد توفيق المدني حين قال "مفصل الزوايا في ذلك العهد، وبفضل الكتاتيب القرآنية التي انتشرت في المدن والقرى انتشارا لا نظير له، وبفضل الدروس التي يقوم بها علماء اعلام في أغلب المساجد بكل المدن الجزائرية، انتشر العلم بين الطبقات الراقية، وقلت الأمية بين الطبقات الوسطى والعاملة ؛ وكانت الحياة يومئذ تساعد

[1] بخوش صبيحة، مرجع سابق، ص 137.

[2] بخوش صبيحة، مرجع سابق، ص139.

على هذا الإقبال على العلم ؛ لأن الحياة كانت بسيطة هيئة لا أتعاب فيها .... فلم تكن ترى هنالك من طبقات كبيرة معدمة، تهمل حياتها المعنوية في سبيل القوت.[1]

أما عن الموارد المادية للتعليم فإن المؤسسات الخيرية، والصدقات والأوقاف والنفقات الخاصة هي التي تتكفل بتمويله وليس الدولة العثمانية، وهذه الأموال قد دعمت انتشار التعليم، واتساع نطاقه في مختلف أرجاء البلاد، وبفضل كل المساهمات المادية والمعنوية «كان معظم الجزائريين يحسنون القراءة والكتابة، وهذا ما شهد عليه الفرنسيون عند احتلالهم للجزائر»[2]

لقد لعبت المؤسسات الدينية من كتاتيب وروايا ومساجد دورا رياديا في الإمساك بزمام أمر التعليم في الجزائر في لعهد العثماني، ولولاها لما حصل ذلك الجيل من الجزائريين من المعارف ما أتاح البلاد استمرارها الثقافي، وامتدادها الحضاري.

المدارس: تأثرت المدرسة بالواقع الثقافي الذي عاشته البلاد أنذالك فكان تأسيسها يتم بمجهود شخصي، وبمبادرة . الارادة حيث مكان إنشاء المدارين على أيدي المحسنين، وكانت المدارس المختلفة تمول بالأوقات التي كان يحسها أصحاب النفوس الخيرة التي ترجو الخير، وتسعى إلى وهب ريع عقاراتها لبناء المدارس وغيرها من المشاريع التي تدعم التعليم بشتى أشكاله دلالة على وعي الجزائريين بالقيم الحضارية للممارسة التعليمية في ذلك العهد، ولعلنا بربط هذا المعطى بمسألة الحضور الأجنبي في البلاد، فكلما كان هناك انتداب أو استعمار كلما احتمى الشعب بالتعليم العصامي.[3]

وقد أطلق توصيف المدرسة على المؤسسات الدينية من كتاب والزوايا ومساجد بحكم اختلاط وطبيعة المدرسة والزاوية والجامع في ميدان التعليم .فقد كانت بعض المساجد والزوايا تؤدي وظيفة المدرسة في نشر التعليم بجميع أنواعه، وخاصة الثانوي .وكانت بعض الزوايا عبارة على مدارس، كما كانت مساكن للطلبة الذين يدرسون وكانت بعض المدارس ملحقة بالزوايا

---

[1] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص91.

[2] بلحسين رحوي عباسية، دراسة سوسيواتريخية للتعليم الجزائري من العهد العثماني الى الاستقلال، ص94.

[3] بخوش صبيحة، مرجع سابق، ص135.

وأخرى ملحقة بالمساجد وكثيرا ما ينص الوقف على تأسيس زاوية وجامع ومدرسة في وقت نفسه لذلك فإنه من الصعب تمييز الوظائف التي تؤديها هذه المؤسسات مجتمعة في مجتمع يقوم فيه التعليم قبل كل شيء على الدين، وتلعب فيه المساجد والزوايا وليس للمدارس الدور الرئيسي[1]

لم تكن هناك دلالة نظامية محددة تختص بها المدرسة إطارا ومهاما، ولهذا كثيرا ما يأتي البحاثة على الحديث عنها قصد المؤسسات الدينية، لذا هناك اختلاف بين المؤرخين الذين تحدثوا عن الحياة الثقافية في العهد العثماني في تحديد عدد المدارس الموجودة أنداك وخاصة الابتدائية؛ إذ لا يوجد خط فاصل يميز المدرسة عن الكتاب وعن الزوايا التي يتعلم فيها الأطفال والمسجد الذي تقدم فيه دروس للأطفال في أحد حجراته[2]

وبهذا قيست كثرة المدارس في ذلك الوقت؛ فقد كثرت المدارس التعليمية المتمثلة في الكتاب والروايا والمساجد والتي لعبت دورا كبيرا في المحافظة على الشخصية الجزائرية، ومحاربة الأمية وكانت منتشرة في كل المناطق الجزائرية الحضرية والربعية ولقد كانت الجزائر العاصمة، وقسنطينة ووهران، وبجاية وتلمسان، ومازونة مراكز إشعاع علمي بها أكبر المراكز التعليمية والتربوية قبل الاحتلال الفرنسي.

تم رصد الموقف التعليمي في الواقع الجزائري أيام الأتراك بالمعطيات فإن عدد أماكن العبادة والتعليم قد بلغ في مدينة قسنطينة وحدها ما يزيد عن 100 منها 35 مسجدا، و 169 زاوية، و 7 مدارس رئيسية، و600 تلميذ، منهم 150 تلميذ من الأرياف، كلهم يتقاضون منحة سنوية من وكيل الأوقاف تقدر بـ 36 فرنك للطالب، مع إعانة نصف سنوية تتألف من كمية من الزيت والشموع والبخور والسجاجيد.[3]

وبذلك تكون مدينة قسنطينة باعتبارها حاضرة من كبريات الحواضر الجزائرية قد تبوأت مكانة متقدمة، ويعود الفضل في ذلك إلى «حركة التعليم الشعبية التي قامت على أكتاف

---

[1] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص279.

[2] بخوش صبيحة، مرجع سابق، ص140.

بلقاسم عياشي، واقع الحركة الثقافية بالمجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني من خلال كتابات الباحثين الجزائريين، مجلة حوليات [3] التاريخ و الجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر مج 4، ع7، 31 ديسمبر 2013، ص 43.

الأسر المحلية الكثيرة التي تولت مهمة بناء المؤسسات، وتدريس العلوم التقليدية بها ... إذ تبين لنا أن عدد المؤسسات الثقافية بمدينة قسنطينة قبيل الاحتلال الفرنسي بلغ 93 مؤسسة [1].

أما عن مدينة تلمسان فكان لها نصيبها من المعطيات؛ إذ اشتهرت بوفرة المدارس والعلماء رغم تدهورها فبالإضافة إلى المدارس الابتدائية كان بها على الأقل خمس مدارس ثانوية وعالية . بينما في مدينة الجزائر كان يوجد عند نهاية العهد التركي حوالي مائة مدرسة و مع ذلك فإنه لا معطيات محددة بالنسبة لعاصمة البلاد؛ فالأقوال متضاربة حول عدد المدارس الابتدائية والثانوية - العالية. ويبدو أن هذا التضارب يعود أساسا إلى أن بعضهم كان يدخل الزوايا والمساجد في عداد المدارس والبعض لا يفعل ذلك.[2].

وهذه المعطيات المعتبرة لم تكن حكرا على الحواضر الكبرى كقسنطينة، والعاصمة والتلمسان فحسب، بل سجلت بعض المدن الجزائرية الأخرى أرقاما مشرفة في هذا المجال، شهدت بها حركة تعليمية وثقافية ساهمت في تنمية الحركة الثقافية بالجزائر خلال الفترة العثمانية.

ان المؤسسات التعليمية التي رأينا على اختلاف مسمياتها من كتاتيب وزوايا ومساجد ومدارس قرآنية قد اجتمعت على الأداء التعليمي وعيا منها بالقيم الروحية والمعرفية للتعليم بالنسبة لأفراد الشعب تحقيقا لحضورهم وفرضا المكانة بلدهم في تاريخ الثقافة العربية عموما.

3-الأطوار التعليمية في العهد العثماني:

مورست مختلف النشاطات التعليمية تحت إشراف الأوقاف بوصفها الهيئة الوصية عليها حيث راحت تتكفل بذلك تكفلا مباشرا, غير أن التعليم الذي كانت تكفله لم يخرج عن ثلاثة أطوار الابتدائي والثانوي والعالي .

[1] بلقاسم عياشي، مرجع سابق، ص46.

[2] ابو القاسم سعد الله، 1998 ، مرجع سابق، ص .276

التعليم الابتدائي : كان التعليم الابتدائي منتشرا بكثرة، بعد أن تولته المدارس القرآنية فلا تكاد تجد قرية أو يحلو من مدرسة قرآنية ، وقد كانت قبلة لجميع الأطفال في المدن الكبرى، وحتى في الأرياف تحت توصيف "الشريعة" في مقابل المدرسة.[1]

أما عن المرحلة العمرية المعنية بهذا التعليم تحديدا فكان كل طفل بين السادسة والعاشرة يذهب إلى المدرسة والملاحظ أن هذا بخصوص الأطفال الذكور، أما الإناث فلا تذهبن إلى المدارس إلا نادرا، ولكن أصحاب البيوت الكبيرة كانوا يجلبون أستاذا معروفا بصلاحه وعلمه لتعليم البنات وفي كل قرية صغيرة (أو دوار) كانت هناك خيمة تدعى الشريعة خاصة بتعليم الأطفال، ويشرف عليها مؤدب يختاره سكان القرية لهذا الغرض أما في المدن والقرى الكبيرة فقد كانت هناك مدارس تدعى "مسيد أو مكتب، وكانت غالبا ملحقة بالوقف، وإلى جانب ذلك كان كل جامع تقريبا يضم مدرسة للتعليم أيضا .[2]

وبالنسبة للمدة التي يقتديها التحصيل المعرفي في التعليم الابتدائي فكانت محددة بـ«حوالي أربع سنوات يتعلم الطفل خلالها مبادئ القراءة والكتابة ويحفظ القرآن وأركان الإسلام وشعائر الدين، وإذا كان الفقراء يكتفون بهذا القدر من التعلم فإن الأغنياء يواصلون تعلمهم، وبذلك يدخلون المرحلة الثانوية.[3]

فيما يتعلق بالمهام التعليمية الموكلة للمدرسة الابتدائية فقد تمثلت في كونها المصدر الأول في بناء الأجيال تثقف وتربي الأطفال على قواعد الإسلام وعلى نمط اجتماعي محدد، وهي تقوم بتحفيظ القرآن الكريم الذي هو أساس الثقافة الإسلامية، وهي تعلم الأطفال مبادئ العلوم والقراءة والكتابة، فيحفظون لسانهم من العجمة ويتوحدون في اللغة والتخاطب حيثما كانوا، وهي أيضا تساهم في إعطاء الطفل رصيدا من المعارف التي تساعده على شق طريقه في المجتمع بعد خروجه منها، عندما يبلغ عادة الرابع عشرة سنة. وإلى جانب ذلك كانت المدرسة الابتدائية تعد شعبا متعلما محصنا لا يوجد فيه إلا عدد قليل من الأميين حقا إن

---

[1] بخوش صبيحة، مرجع سابق، ص135.

[2] ابو قاسم سعد الله، 1982، مرجع سابق ص162.

[3] ابو القاسم سعد الله، ، المرجع السابق، ص163.

المدرسة لم ترق بالتعليم ولم تساير العصر والحاجة الاجتماعية، كما سرى ولكنها كانت على كل حال تؤدي وظيفة أساسية في المجتمع خصوصا رفع الأمية.[1]

ويمكن تفسير هذا التعثر في الرقي بالنشاط التعليمي فضلا عن أسبابه الظاهرة بالغايات التعليمية، ذلك أن الهدف العام من التعليم هو ديني، وليس دنيوي ما دام العلم لا يؤهل لأعمال اجتماعية وسياسية، واقتصادية بارزة. ومع ذلك مثل التعليم الابتدائي حجر الزاوية في تأسيس الصرح المعرفي للأجيال الصاعدة، بالنظر إلى مهامه المتعددة التي كان يؤديها التثقيفية منها والتربوية فضلا عن الوظيفة البيداغوجية والتأهيل الاجتماعي، وبناء الشخصية.[2]

التعليم الثانوي : التعليم في المرحلة الثانوية يتوسط الحلقة التعليمية بين الطورين الابتدائي والعالي، حيث ما كان يستطيع أن يواصل تعليمه الثانوي في الجامع، أو في مدرسة ملحقة بالأوقاف، وكان التعليم الثانوي مجانا. أما عن المعطيات الإحصائية التي سجلت في هذا المستوى كان يتلقى العلم في المرحلة الثانوية حوالي3000 تلميذ في كل اقليم من الأقاليم الثلاثة...، وينال الطالب في النهاية "إجازة" تشهد له بأنه قد درس جميع العلوم التي تدخل في نطاق تخصصه: و الإجازة ليست شهادة مكتوبة، ولكنها تعبير شفوي من المدرس إلى التلميذ، ومتى حصل التلميذ الإجارة يصبح طالباً يستطيع قراءة القرآن في الجامع، ويتولى وظيفة مؤدب أو كاتب.[3]

و بالرغم من أن التعليم عموما لم يكن نظاميا تسيره السلطة الحاكمة، إلا أن المؤسسات الوقفية قد. في سبيل جعله أكثر تنظيما، وذلك برصد المعطيات الإحصائية، فصلا عن وجود إرهاصات للأداء التعليمي النظامي كسيح الإجازات الشعرية مثلا، إلا أنها لم تذهب أبعد من ذلك.

---

[1] ابو القاسم سعد الله، ، المرجع السابق، ص .165

[2] ابو القاسم سعد الله، 1998، مرجع سابق، 274.

[3] ابو القاسم سعد الله، 1982، مرجع سابق، ص165

التعليم العالي :ما يمكن تسجيله بداية بالنسبة لهذا الطور التعليمي غياب الهياكل المتكفلة به خصوصا حيث لم يكن في الجزائر كلها جامعة واحدة بالمعنى المتعارف عليه، فقد خلت الجزائر العثمانية من مؤسسة للتعليم العالي، توحد نظم التعليم، وتحافظ على مستواه، وتعكس نشاط واتجاه العلماء، وتحفظ قدرا معيدا من أساليب اللغة، والذوق الأدبي العام ,ولم يكن للجزائر "جامعة "إسلامية كالأزهر والقرويين والزيتونة، غير أن دروس جوامعها الكثيرة كانت تضاهي، بل قد تفوق أحيانا دروس الجامع الأموي بدمشق والحرمين الشريفين ، لتنوع الدراسات فيها، وتردد السائدة عليها من العالم الإسلامي فدروس سعيد قدورة، وعلى الأنصاري"، و"أحمد بن عمار بالعاصمة ودروس "سعيد المقري في تلمسان، ودروس أبي راس" في معسكر، ودروس "عمر الوران" و "عبد الكريم الفكون"، و"أحمد العباسي"، و"عبد القادر الراشدي في قسنطينة، وأحمد البوني في عنابة كانت مضرب الأمثال في العمق والإحاطة والرقي، غير أن شهرة هؤلاء العلماء كانت نتيجة جهودهم الشخصية، وليس نتيجة انتمائهم لنظام شامل تخضع له المؤسسات التابعين لها.[1]

أما عن عدد الطلبة فقد أشارت الإحصائيات إلى أنهم كانوا بين 600 إلى 800 في كل إقليم يواصلون تعليمهم العالي.... وكانت الدروس العالية تعطى في الزوايا وأهم الجوامع، ففي إقليم وهران كان الجامع الكبير في تلمسان، وجامع سيدي العريبي والزاوية القادرية التابعة لأسرة الأمير عبد القادر)، وفي إقليم الجزائر كانت زاوية ابن المبارك بالقليعة وزاوية مليانة، وزاوية بني سليمان وزاوية ابن محي الدين، أما في إقليم قسنطينة فهناك الجامع الأخضر، وجامع سيدي عقبة وزاوية ابن علي الشريف في جرجرة.[2]

لقد أثبت التعليم العالي في الجزائر آنذاك، كفاءته المعرفية التي جعلته يرقى إلى مصاف الأزهر والقرويين والزيتونية, وهذا إن دل على أمر إنما يدل على وجود مكاسب علمية جزائرية تخطت وصاية الأماكن، وتجاوزت عقبة التكفل المادي المحدود، فضلا عن غياب منظومة تدعم السير الحسن للأداء التعليمي.

---

[1] ابو القاسم سعد الله، 1982، مرجع سابق، ص165

[2] ابو القاسم سعد الله،، مرجع سابق، ،1982، 166

المواد التعليمية : إن ما يثير الفضول بشأن الممارسة التعليمية في الجزائر أثناء الحكم العثماني هو طبيعة المواد التعليمة التي كان يتلقاه الطلبة، أخذا في الاعتبار غياب نظام مرجعي يشرف عليها يأخذ شكل منهاج، أو برنامج متفق عليه. قبل الحديث عن المواد التعليمية لابد من الإشارة مبدئيا إلى طبيعة النظام التعليمي المتتبع ككل الجزائري قد اعتمد «نظام التعليم الإسلامي عموما، والذي عرف انتشارا واسعا بالخصوص المدارس الابتدائية». فكان السائد أنداك، قائما أساسا على الدراسات الدينية واللغوية والأدبية، وقليل من الدراسات العلمية [1]

أما عن المواد التعليمية المدرسة فقد اختلفت من طور تعليمي إلى آخر، ومن مرحلة عمرية إلى أخرى؛ فالمواد التي كانت تدرس في المرحلة الأولى للصغار القراءة والكتابة والقرآن ولما ينتقلون إلى المعاهد يدرسون العلوم الدينية واللغة العربية، والمنطق والميتافيزيقا والحساب وعلم الفلك وعلم الجداول ؛ لتحديد مواقيت الصلاة، ثم الطب، والرسم الزخرفة المخطوطات، وعندما يصل الطلبة إلى مستوى معين يمكنهم الرحيل بمفردهم إلى القاهرة أو المشرق العربي؛ لمواصلة دراستهم [2]

لقد شملت المواد التعليمية المخصصة للمرحلة الثانوية دروسا في «النحو والتفسير والقرآن ، بينما تمثلت أهم مواد التعليم العالي في «النحو، والفقه الذي يشمل العبادات والمعاملات والتفسير والحديث والحساب، والفلك، بالإضافة إلى التاريخ، والطب، لكن كان يغلب على الدراسة طابع العصور الوسطى، وقلة التجديد، والحفظ وكانت الدراسة في شكلها الذي وصفناه تساعد على إخراج الموظفين في المجال الديني والكتابة، ولكنها لا تساعد على إخراج المنتجين في ميدان الفكر والأدب[3]

نلحظ في مدونة المواد التعليمية المدرسة على اختلاف الأطوار التعليمية التعدد، والتنوع، في الجمع بين المرجعيات المعرفية؛ منها ما هو ديني، وفني، وعلمي، غير أن طرق تقديم هذه المواد جعلها تخرّج الموظف أكثر بكثير من تخريج المفكر والأديب .

---

[1] بخوش صبيحة، مرجع سابق،2008،ص143

[2] عمورة عمار،2002 ، مرجع سابق، ص 109

[3] ابو القاسم سعد الله،1982، مرجع سابق، 166,

وما يمكن أن نخلص إليه أن الممارسة التعليمية في الجزائر قد شهدت انتشارا واسعا خاصة أواخر العهد العثماني، بما لازمها من بعد ديني، وإذا كانت قد تعثرت مرارا وتكرارا في تسجيل إسهامات حقيقية في دفع عجلة المجتمع في اتجاه التغيير والتطوير، فقد سجلت بجهد فردي دون دعم السلطة العثمانية حضورها بوصفها حلقة لا غنى عنها في التاريخ الثقافي لبلادنا.

4. الوسائل التربوية و المناهج التعليمية:

لأي نظام تعليمي مهما كانت طبيعته شروط ووسائل ضرورية يقوم عليها تتمثل في عناصر بشرية وأخرى مادية:

أ-المعلمون: إن تكوين المعلمون لم يكن لديه مدينة معينة أو مدرسة، فقد كانت شهرة المدرسة هي التي تحدد مكانته، وكان الطلاب يقصدون المدرس المشهور ولو بعدت شقته ولم تكن عند هؤلاء الطلاب عواطف إقليمية أو قبلية وإنما كانوا يأخذون العلم حيث وجدوه موفورا [1].

إن إعداد وتكوين هؤلاء المعلمون كان تكوينا خاصا "ذاتي" حيث المعلم هو الذي يبحث عن العلم ويزود رصيده المعرفي ويقويه من خلال بحثه عن العلم والمعرفة في كل مكان، فكان ينتقل خارج الجزائر إلى المعاهد الإسلامية، كما كان يتتلمذ على يد الكثير من العلماء غير الجزائريين الذين يقصدون الجزائر سواء للاستقرار أو للتدريس فيها وبالتالي تكون لديهم شهرة عالية فيلتف حولهم الكثير من الطلبة طلبا للعلم والمعرفة وهكذا كانت كل الأبواب مفتوحة للتكوين والإعداد سواء للطلبة أو المعلمين لتلقي العلم من حيث أصوله. وفي فترة العثمانيين كان هناك نوعين من المعلمين: نوع مخصص للتعليم في المدن والنوع الثاني في الأرياف والقرى، وفي كلا النوعين هناك المؤدب الخاص بالصبيان في التعليم الابتدائي،

[1] أبو القاسم سعد الله، 1988، مرجع سابق، ص 320.

والمدرس الخاص للفتيان ابتداء من سن المراهقة إلى العشرين نحوها، ثم هو أستاذا أو شيخ إذا كان يدرس لما فوق ذلك من الأعمار والمستويات[1].

ففي المدينة كانت العائلات هي التي تختار المعلم لتعليم أبناءها والمكان الذي يدرس فيه هؤلاء ويشترطون فيه شروط معينة، ومن هنا يخضع هذا المعلم لرقابة أولياء التلاميذ، لأنهم هم الذين ينفقون عليه، كما كان يختار خصوصا لتعليم البنات حيث كان يحضر المعلم إلى المنزل لتعليمهن تعليما خاصا، وكان المؤدب حرا لا يخضع لنظام معين. بينما مدرس الثانوي أو العالي لم يكن حرا فهو موظف عند الدولة بحكم تعيينه من الباشا أو الباي، لذلك فإن عليه ما على جميع الموظفين الآخرين من رقابة وقيود وواجبات دينية واجتماعية وسياسية أحيانا.

أما التعليم في الريف مرتبطا بالزوايا فكان المعلم إلى جانب تحفيظه للقرآن فهو المعلم والمؤدب والقاضي والمفتي والإمام الذي يصلي بأهل القرية في المسجد، وهو يختلف عن مؤدب المدينة في كونه أشد ارتباطا وعلاقة بالأهالي، فمعيشته تتوقف على رضاهم ومن عطاياهم، وبهذا كانوا يجنون أموالا كثيرة، وكانت رواتبهم السنوية من الأوقاف بين 100 و 200 فرنك، وكان المؤدب يأخذ حوالي 30 فرنك في الشهر على كل طفل[2] بالإضافة إلى مداخيل أخرى، كما أنه كان محل احترام وتقدير بين الناس.

ب-**التلاميذ :** أما التلاميذ فكانت أعمارهم تتراوح ما بين السادسة والرابعة عشر، وفي السنة الأخيرة يكون التلميذ قد ختم القرآن الكريم مرة أو عدة مرات وتعلم القراءة والكتابة وقواعد الدين ومبادئ الحساب. وفي هذه الحالة يختار إما يصبح مساعدا للمؤدب في تعليم الصغار أو ينتقل للتعليم الثانوي لمواصلة تعليمه.

وكان عدد التلاميذ في كل كتاب يتراوح بين العشرين والثلاثين، ويتوقف العدد على كثافة سكان الحي وعلى نجاح المؤدب وشهرته، وحسب إميريث (Emirite) فإن 50 مدرسة بتلمسان كان بها حوالي 2000 تلميذ، أما مدارس قسنطينة كان بها 1350 تلميذا، والعدد نفسه تقريبا بالجزائر العاصمة حوالي 2000 تلميذ، وبهذا كان كل الأطفال يتمدرسون في

---

[1] أبو القاسم سعد الله، 1988، مرجع سابق، ص321

[2] عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر 1999، مرجع سابق، ص 32.

السن المحدد للدراسة[1]، كما أن هناك إحصائيات أخرى يذكرها الكاتب الفرنسي فونسين (Foncine):" أن عدد التلاميذ قبل الاحتلال كان يقدر في الجزائر بـ 6000 إلى 8000 تلميذ، في حين يصل عددهم في التعليم العالي إلى2000 طالبا"[2] وهذه الأرقام إن دلت على شيء وإنما تدل على انتشار التعليم بشتى أنواعه في الجزائر قبل الاحتلال وحب الجزائريين للتعليم والتعلم وتشجيعه.

أما التعليم الثانوي والعالي فأمره يختلف، فهو أساسا تعليما مجانيا ويختلف اعداد الطلبة فيه من عهد إلى آخر ومن زاوية لأخرى، وهو تابع للأوقاف، وقد عرف أنه في ذلك العهد لم يكن للجزائر مؤسسة خاصة للتعليم العالي، حيث كان الطلاب الذين ينتهون من المرحلة الثانوية ويرغبون في المزيد من العلم ينتقلون إلى البلدان العربية التي كانت بها جامعات إسلامية معترف بها كالزيتونة بتونس والقرويين بفاس والأزهر بالقاهرة، لمواصلة تعليمهم.

د-المناهج الدراسية: اقتصرت مناهج التعليم آنذاك في المرحلة الابتدائية على القراءة والكتابة وحفظ القرآن واستظهاره، أما طريقة التدريس فكانت جد بسيطة ببساطة التعليم نفسه، حيث كان يجلس المعلم في صدر الكتاب متربعا على حصيرة، مسندا ظهره إلى الجدار مرتديا عمامة، بيده عصا طويلة يحفظ بها النظام داخل الفصل، والتلاميذ يلتفون حوله وبيد كل واحد منهم لوحة تكتب بها آيات قرآنية، فعلى الوجه الأول من اللوحة درس الأمس وعلى الوجه الثاني درس اليوم، وإذا حفظ التلميذ درس الأمس واستظهاره على المعلم أجاز لـه محـوه وكتابة درس جديد، وهكذا إلى أن يحفظ القرآن كله، وكل عجز في الحفظ يصحح مباشرة بالعصا، فالعقاب الذي كان يخضع له المتعلم في حالة الرسوب يتمثل في ضربات بالعصا على رجليه وما يسمى بالفلقة"[3] ويعتمد التعليم على طريقة الحفظ والاستظهار، ويذهب التلاميذ إلى الكتاب مرتين في اليوم صباحا ومساء.

أما برامج التعليم الثانوي فتخضع لإدارة المدرس، فهو الذي يضع البرامج الدراسية ويحدد أوقات التدريس، وتتميز دروس هذه المرحلة بالشرح والتفصيل والإملاء. واقتصر التعليم على العلوم الدينية واللغوية وبعض كتب التاريخ والسيرة النبوية الشريفة وقانون ابن سينا في

[1] بلحسين رحوي عباسية، 2013، مرجع سابق، ص95

[3] عبد القادر حلوش، 1999، مرجع سابق، ص 34

الطب، وكانت طريقة تدريس كل علم تتوقف على المعلم وكيفية تحبيبه إلى الطلاب أو إبعادهم عنها، ورغم سيطرت العلوم الدينية واللغوية فإن بعض المدرسين كانوا يهتمون بالعلوم التجريبية ولكن عددهم قليل جدا. فكانت المناهج تحدد في شكل كتب، ولم تكن هناك امتحانات سنوية أو فصلية لاختيار إمكانيات الطلبة، وإنما يواصلون دراستهم على ما يشاؤون ويودون من الأساتذة[1]

[1] عبد القادر حلوش،1999،مرجع سابق، ص35

المحور الثالث :

التربية و التعليم في عهد الاستعمار الفرنسي

1.واقع التعليم في الجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي

2. مراحل التعليم الفرنسي في الجزائر

3. السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر .

4.أهداف السياسة التعليمية في الجزائر .

5.موقف الشعب الجزائري من التعليم الفرنسي.

6.النشاط العملي والتعليمي للشيخ ابن باديس

7.نتائج السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر .

1. واقع التعليم في الجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي

لم تكن الأمّية سائدة في الأوساط الاجتماعية قبيل الغزو الفرنسي[1] ،بل كان التعليم متطورا وهذا ما يظهر من خلال عدد كبير للهياكل الإسلامية التي أشرفت على أداء الرسالة التعليمية :مساجد ،زوايا ،كتاتيب ، مدارس قرآنية ،حيث كان يدرس فيها العلوم و المعارف و تقوم بمهمتها في تعليم الشعب و تنشئته نشأة عربية دينية صالحة[2] .

وكانت مداخيل المدارس و نفقة المعلمين تؤخذ من الأحباس[3] ،وعائدات الأوقاف التي كانت عبارة عن أراضي الفلاحية ،فنادق فمثلا :اشتهرت مدينة تلمسان بمدارسها حوالي 50 مدرسة ابتدائية و 03 معاهد للتعليم الثانوي والعالي ،أمّا مدينة قسنطينة حوالي 90 مدرسة ابتدائية و 7 مدارس للتعليم الثانوي و العالي [4]،أمّا في الجزائر فوحدها كانت تحتوي على100 مدرسة لتعليم القراءة و الكتابة و الحساب ،أمّا في البوادي فإنّ الزوايا هي التي كانت تقوم و تهتم بنشر التعليم ومبادئ الدين [5] ،وحسب شهادات فرحات عباس ،فقد قال :" أن الجنرال **vyalar فيالار** قد لاحظ سنة 1834 أن العرب كانوا يتقنون كلهم القراءة والكتابة ،وفي كل قرية توجد مدرستان.

لم تهتم السلطات الفرنسية العسكرية في بداية احتلالها للجزائر بوضع خطة لنشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين كما لم تتركهم يمارسون تعليمهم العربي الإسلامي بحيث في هذه المرحلة الأولى للاحتلال الى جانب العمل العسكري كانت هناك آراء متناقضة فيما إذا كان يجب تعليم الجزائريين أو عدم تعليمهم.

---

[1] – أنيسة بركات درار ،محاضرات و دراسات تاريخية و أدبية حول الجزائر ،د.ط ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،د.ب ،1995 ،ص 76.

[2] – حميد قريتلي ،البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر ،1830 م /1907م ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ،تحت إشراف الغالي غربي ،جامعة الجزائر 2 ،2009 – 2010م ،ص 39.

[3] – أنيسة بركات درار ،مرجع سابق ،ص 77.

[4] – قريتلي ،مرجع سابق ،ص 39.

[5] – أنيسة بركات درار ،مرجع سابق ،ص 76.

لكن الواقع أثبت غير ذلك فبمجرد دخولها الجزائر عملت على القضاء على كل ما يربط النشء بماضيه ولغته ودينه كما قامت السلطات الفرنسية بعدّة تجاوزات و الاعتداء على المؤسسات الدينية التعليمية و تحويلها لغير غرضها و مصادرة الأوقاف و إلحاقها بالدولة الفرنسية 1834م بدعوى أنّها ستصبح تابعة للإدارة الفرنسة ،فنتج عن هذا القرار المحو للكيان الجزائري و ما تستلزمه هذه السياسة[1].

إنّ أوّل خطوة استخدمتها السلطات الاستعمارية هي تحطيم المؤسسات الإسلامية في الجزائر و ذلك عن طريق الاهتمام بالأوقاف و المساجد والتي لا تستطيع العمل بدونها فنظرت السلطات الاستعمارية إليها على أنّها مشكلة عويصة يجب مراقبتها و مراقبة مؤسستها الدينية و تصفيتها والاستيلاء عليها لأنّها تتعارض مع المصالح الاقتصادية الاستعمارية و قد أورد بلانكي في تقاريره الاقتصادية عن الجزائر "إن الأوقاف تتعارض و السياسة الاستعمارية و تتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر و لهذا السبب بالذات عملت الإدارة الفرنسية جاهدة لإصدار قرارات و مراسيم تنص على نزع صيغة الحصانة على الأملاك المحبوسة"[2].

فالسلطات الفرنسية بمدينة الجزائر وحدها قد أغلقت (13) مسجدا كبيرا و (108) مسجدا صغيرا و (32) جامعا و (12) زاوية ووقّفتها عن عملها بتحويلها لمستودعات وكنائس لخدمة الديانة المسيحية وقدمتها للخدمات التبشيرية التي رافقت الاحتلال من البداية فكان الغزو الديني مكملا للغزو السياسي[3].

و بهذا وضعت فرنسا يدها على المؤسسات التعليمية تطبيقا لما قاله الجنرال الفرنسي **دوكرو:** يجب علينا أن نضع العراقيل أمام المدارس والزوايا كلما استطعنا الى ذلك سبيل ... يجب علينا أن يكون هدفنا تحطيم الشعب الجزائري ماديا ومعنويا"[4].

وهذا ما يشهد عليه الضابط الفرنسي رين في مذكراته التي نشرها في باريس عقب الغزو العسكري قائلا :" لقد جاء الغزو الفرنسي بنكبة قاسية على أهل البلاد ... فلم يبقى

---

[1] أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية ،ج2 ،ط 6 ،دار البصائر ،2008 ،الجزائر ،ص 59.

[2] – ناصر الدين سعيدوني ،دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر ،(العهد العثماني) ،ج1 ،الجزائر ،د.ت ،1983م ،ص 166.

[3] – لونيسي رابح ،تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989م ، ج1 ،ط1 ،الجزائر ،دار المعرفة ،د.ت ،ص 73.

[4] – مصطفى أشرف ،الجزائر الأمة و المجتمع ،تر:حنفي بن عيسى ،الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،1983م ،ص 129.

الغزاة على شيء من أماكن التعليم و العبادة فقد استولوا على جل الأماكن و عاثوا فيها فسادا"[1].

كما اعترف الدوق **دومال** بالاعتداء على مراكز الثقافة في الجزائر و التي كانت تسهر على حركة العلم و المعرفة في تقرير لحكومة باريس داء فيه :" قد تركنا في الجزائر و استولينا على المعاهد العلمية و حوّلناها الى دكاكين و ثكنات ومرابط للخيل "[2].

وبالنسبة لتوصيات القائلة على نشر اللغة الفرنسية بقولهم :" علّموا لغتنا و انشروها حتى تحكم الجزائر فإذا حكمت لغتنا فقد حكمنا الجزائر"[3].

عرفت فرنسا أن الإسلام هو الحصن الذي يعتصم به الشعب والمدفع الأقوى بالمعارك جعلت نصب عينها الدين و وقرت كل ما تملكه من وسائل وجهود للقضاء عليه و تجريده من قوّته.

فهكذا صحب الغزو العسكري غزوا دينيا وفكريا محكما ويظهر ذلك في حرق الكتب و إتلافها مثل مكتبة الأمير عبد القادر التي أتلفت و هذا ما بيّن نيّة السلطات الفرنسية اتجاه الدين الإسلامي منذ الوهلة الأولى للاحتلال.

2.السياسة التعليمية الفرنسية :

قامت سياسة الثقافة الفرنسية في الجزائر على محاربة اللغة العربية الفصحى و تشجيع اللهجات المحلية و ترسيم اللغة الفرنسية وتعميم استخدامها و شوّهت التاريخ الإسلامي في الجزائر واعتبرت فتراته عصورا مظلمة واحتلالا و ركّزت على التاريخ الأوروبي الروماني البيزنطي في الجزائر بإيحاء فكرة الانتماء والتواصل ،ووقفت أمام التعليم العربي الإسلامي فقامت بإغلاق المدارس القرآنية و الكتاتيب و مصادرة أملاك الأوقاف 1830م و الزوايا 1844م لتجهيل الشعب الجزائري ،وتشجيع الخرفات و البدع و الأباطيل ،وفي

---

[1] – لونيسي ،المرجع السابق ،ص 75.

[2] – بوعزة بوضرساية ،سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830 – 1930) و انعكاساتها على المغرب العربي ،الجزائر ،دار الحكمة للنشر ،د.ت ،ص 130.

[3] – الزبير بن الرحال ،الامام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية 1889 – 1940م ،الجزائر ،دار الهدى ،2009 ،ص 33.

المقابل فتحت مدرس سنة 1835م لتعليم أبناء القياد و الباشاغات و موظفي الإدارة الاستعمارية باللغتين الفرنسية و العامية لتكوين جيل من المثقفين بلغة المستعمرة[1].

وفي إيطار السياسة الفرنسية التعليمية في الجزائر فقد أصدرت السلطات الفرنسية مجموعة من القوانين والمراسيم في مجال التعليم منها ما يخص التعليم الغربي مثل قانون 1876م ومنها ما يخص التعليم الحكومي الفرنسي مثل مرسوم 1883م الذي أصدره **جول فيري** وينص على إجبارية ومجانية التعليم.

1. مرسوم 16 فيفري 1876م : و قد دعم هذا المرسوم بآخر في **29 جويلية** من نفس السنة و الذي يمكن اعتباره قانونا أساسيا يشمل 77 مادة و قد تضمن الرقابة السياسية على المدارس و تتولاه السلطة العسكرية.

في 1879م قرّر وزير التربية **جول فيري** إعطاء نفسا جديدا لهذا النوع من التعليم بحيث وجه دراسة على الميدان فيما يخص التعليم الابتدائي و برامجه وطريق قبول المدرسين كما وجه الدراسة لإجراء بحوث حول الأماكن التي هي بحاجة الى هذا النوع من التعليم العربي[2].

كما أصدر **جول فيري** مرسوم 13 فبراير 1883م و الذي نص على إجبارية و مجانية التعليم الابتدائي و يشمل 50 مادة (ينظر الملحق 03) كما نصّ على فتح مدارس عديدة لتعليمهم من أجل تحقيق الهدف الاستعماري تدريجيا.

فتاريخ سنة 1883م هو مسجل في سيرورة المدرسة الاستعمارية بالجزائر و أكثر دقة ما بين 1883 م- 1898م و ذلك لوضع نظام تعليمي مؤسس و موجه للأهال[3].

ثم صدر مرسوم 23 جويلية 1895 ليدخل إصلاحا آخر على التعليم[4] و كذلك إعادة تنظيم المدارس يحتوي 13 مادة مقسّمة الى عنوانين الأوّل تناول المدارس الشرعية الثلاث و الثاني تناول قسم الأعلى لمدرسة الجزائر ،كما أنّه مددت فيه الدراسة لــ4 سنوات و تليها

---

[1] – عبد الحميد زوزو ،نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 –1900 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007 ،ص 264.

[2] – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص265.

[3] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق ، ص265

[4] – مصطفى هشماوي ،جذور ثورة 01 نوفمبر 1954 بالجزائر ،دار هومة للنشر والتوزيع 2010 ،ص 206.

سنتان بالتعليم العالي ليحصل الدارس بعد ذلك على شهادة دبلوم للدراسة العليا و هي بدورها تؤهلها للاعتلاء الوظائف العليا.

و بذلك يتّضح ان مرسوم **1775/07/23م** و قرار **01 أوت 1895م** هي من اهم القوانين التي ساهمت في إعادة المدارس الشرعية الثلاث حي اهتم المرسوم الأول بتأسيس القسم الأعلى و تنظيميه أمام الثاني فهو يتعلّق بالوظائف التي توجه حمل الشهادة الابتدائية و ديبلومات الدراسة بالمدارس الشرعية [1].

إضافة لصدور برنامج 1898م و كان الهدف من وراءه تعليم الشباب الجزائري بالمدارس الفرنسية لخدمة مصالح الحكومة الفرنسية.

3. مراحل التعليم الفرنسي في الجزائر 1830-1940:

- المرحلة الأولى من عام 1830م ⟵ 1870م
- المرحلة الثانية من عام 1870م ⟵ 1893م
- المرحلة الثالثة من عام 1893م ⟵ 1914م
- المرحلة الرابعة من عام 1914م ⟵ 1940م

1-2/- المرحلة الأولى:

تتميز هذه المرحلة بعدم وجود سياسة لنشر التعليم الفرنسي أو عدم نشره. قد كان أبناء الجزائر يتعلمون في الكتاتيب – المساجد- المدارس- الزوايا التي سلمت من غارات العدو على الطرق التقليدية القديمة.

أما أبناء الأوروبيين فقد كانوا يتعلمون في المدارس القليلة التي أنشئت حيثما وجدت أوروبية كثر العدد.

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص.270

أول مدرسة أنشئت في الجزائر هي المدرسة الفرنسية الإسلامية « FRANCO MUSULMAN » التي أنشئت بالجزائر أخرى في مدينة البليدة-وهران-مستغانم و قسنطينة- و عنابة المدن التي تم إخضاعها للاحتلال .

زاد عدد المدارس في عهد نابليون الثالث بمرسوم 14 جويلية 1850 ينص على إنشاء عدد المدارس لتعليم أبناء الجزائريين وارتفع عدد التلاميذ إلى 13000 سنة 1870.

2-2/- المرحلة الثانية: 1870-1893

تزامنت سقوط الإمبراطورية الثانية عام 1871 ثورة المقراني - التي كادت أن تقضي على الاستعمار الفرنسي في الجزائر إلى اغتنام الفرنسيون المعارضون نشر التعليم بين أبناء الجزائر فرصة بإغلاق معظم المدارس التي أنشئت طبقا لمرسوم 14 جويلية 1850 أنهم كانوا من جملة المشاركين في الثورة حيث ضبط عدد التلاميذ من 13000 إلى 3172 عام 1880 بالتوازي كان عدد أبناء الأوروبيين 44326 تلميذ.[1]

و لقد كانت سياسة فرنسا التعليمية تتأرجح بين فكرتين أساسيتين:

1- تعليم الجزائريين تمهيدا لفرنستهم و إدماجهم و تجنيسهم بعد ذلك.

2- حرمانهم من التعليم سواء باللغة الفرنسية أو العربية بدعوى أن التعليم سيترتب علم خطر على الوجود الفرنسي في الزمن البعيد.

2-3/- المرحلة الثالثة:

بعد مرسوم14فبراير 1883 الذي ترك مسألة البث في قضية إجبارية التعلم الإبتدائي على الجزائريين إلى أمر يصدره الوالي العام الفرنسي على الجزائر في الوقت الذي يراه ملائما .

وتوضح الإحصاءات الرسمية التعليم في الفترة بين 1893-1914 أن هناك زيادة مطردة في عدد المدارس والفصول وكذلك في عدد التلاميذ.

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 271

السنة الدراسية	عدد التلاميذ	عدد الفصول	عدد التلاميذ
1893	138	244	13439
1900	221	460	24565
1904	242	516	28431
1910	362	727	40778
1914	468	888	48750

« إلا أن زيادة لا تفي بالغرض فقد بلغ عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية فعلا عام 1906 (31391) تلميذ من جملة تعداد الثلاثة الجزائريين الذي بلغ تعدادهم حسب إحصاء 1906 4477488 »[1]

ومن هنا نستخلص ملاحظتان من الجدول:

1-الأولى: عدد التلاميذ في 1900 هو 24565 أي لا تتجاوز 25 ألف بعد مرور 70 سنة

2-الثانية: السنة العامة لعدد الفصول تساوي فصلين إثنين لكل مدرسة وأن معدل التلاميذ السنوي لا يتعدى 1650 تلميذ في العام .

القروض التي كانت تدفع لتعليم أبناء الأوروبيين مقارنة بالقروض التي تدفع لتعليم أبناء الجزائر.

[1] يوسف فهمي :الجزائر لي: أرهن البطولات ...الجزائر، الهيئة المحلية لرعاية الفنون و الآداب و العلوم الاجتماعية ،الإسكندرية سنة 1964. ص582.

يوضح هذا الجدول قروض التعليم بالفرنك في الجزائر[1]:

السنة	التعليم العام للمستوطنين	التعليم العام للجزائريين
1903	5558978	1179165
1905	7847368	1314234
1907	8955390	1549464
1908	9923368	1617639

المرحلة الرابعة هي 1914-1940:

برغم أن عدد التلاميذ قفز من 42269 سنة 1920 إلى 114118 في عام 1939 و هذا يعني زيادة سنوية بمعدل 3600تلميذ للعام الواحد و هي ضئيلة جدا بالكم إلى عدد الأطفال الذين هم في سنة الدراسة و كذلك بالقيم لتعداد السكان الذي قدر ب 7000.00نسمة ،كما أن ولادات الشعب الجزائري تزداد بمعدل 150000ألف نسمة في العام.

و لقد اعترف المسؤولون الفرنسيون أنفسهم كثر التعليم.

في عام 1944 قدم مدير الأكاديمية الفرنسية بالجزائر تقريرا عاما عن التعليم في الجزائر إلى "لجنة الإصلاحات الإسلامية" جاء فيه :

أن عدد الجزائريين الذين يتلقون التعليم الابتدائي في المدارس الفرنسية يبلغ 100000 في 699 مدرسة تستعمل 1908 فصل. أما عدد الأطفال الفرنسيين فيبلغ 200000 طفل يتلقون دراستهم 1400 مدرسة تستعمل 4200 فصل دراسي.

مع العلم أن السكان الجزائريين كان يقدر ب 8000.00 نسمة وعدد الأوروبيين 800.000 أي أن نسبة المتعلمين الجزائريين لا تتعدى 8 %والأوروبيين 100%.[2]

[1] يوسف فهمي، نفس المرجع السابق، ص581

[2] يوسف فهمي، المرجع السابق، ص582

"ففي المدارس الابتدائية العالمية تمثل الفرنسيون ثمانية أضعاف حظ الجزائريين وفي المدارس المهنية يمثلون 15 مرة من حظ الجزائريين وفي المدارس 36 مرة من حظ الجزائريين."

وانعكاسا لهذه السياسة فإن الإحصاءات الرسمية تعطى الأدق عن عدد الجزائريين من أصحاب المهن الحرة مقارنة مع عدد الأوروبيين، يوجد في عام 1949 (أطباء، محامون، صيادلة و معلمون)

82 طبيب من مجموع 1559 و ذلك يعني 5.2%.

10أطباء أسنان من مجموع 317 و ذلك يعني 3.5%.

35صيادلة من مجموع 317 وذلك يعني 6.9%.

509 معلما في الابتدائي من مجموع 6227 وذلك يعني 8.1%.[3]

و هذا عن تعداد السكان: الجزائريين 8.000.000 نسمة.

: الفرنسيون 8000.00 نسمة.

4. أهداف السياسة الفرنسية التعليمية في الجزائر.

تمثلت أهداف السياسة الفرنسية التعليمية في الجزائر في عملية الفرنسة والتنصير والادماج وذلك من خلال القضاء على مقومات الشخصية الوطنية المتمثلة في اللغة والدين والثقافة العربية من أجل دمج المجتمع الجزائري في الكيان الفرنسي ،ولمّا فرضت سياستها الهدامة بواسطة القوانين التي جعلت من التعليم وسيلتها لكنّها لم تنجح لتحقيق هدفها فجعلت من المدرسة وسيلة لتجريد الشعب الجزائري من شخصيته الإسلامية تدريجيا.

و نعني بسياسة الفرسنة بالجزائر محاولة فرسنة الشعب الجزائري بإبعاد لغته الاصلية و تعويضها بلغة المستعمر و يصبح بذلك انقيادهم سهل و تطبق عليهم سياسة الفرسنة

وبالتالي إدماجهم حتى يكونوا تحت التأثير الفرنسي[1] و أثر ذلك الدوق **روفيقوا** بقوله :"إنّ المعجزة الحقيقية التي يمكن صناعتها تكون في إحلال اللغة الفرنسية شيئا فشيئا محل اللغة العربية " ،كما قال الدوق **دومال** :"إن فتح مدرسة بأواسط الأهالي لا تقل أهمية عن فيلق من الفيالق العسكرية لإخضاع البلاد".

كما جاء في أحد التعليمات التي صدرت أوائل أيام الاحتلال عقب الشروع في تنظيم إدارة الجزائر ما يلي :"إنّ إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية إلاّ عندما تصبح لغتنا هناك لغة قومية و العمل الجبار الذي يترتب علينا إنجازه وهي السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدريج الى أن تقوم مقام اللغة الدارجة"[2].

فقانون 1848م اعتبر الجزائر قطعة فرنسية تخضع للقوانين الفرنسية و أنّها امتدادا لفرنسا الجنوبية كما جاء في هذا القانون ،ففرنسا ترى أن فرسنة الجزائر من الأمور الحتمية لضمان بقاءها.

فالسياسة الفرنسية هاته أدت حتى تغيير وجه الجزائر العربي فلم تسلم لا الإدارة ولا الثقافة ولا حتى أسماء المدن والشوارع فكل شيء طغى عليه الطابع الفرنسي[3].

وبالتعليم أقامت نظاما تعليميا بالجزائر فرنسيا جديدا بكل شيء من حيث اللغة والبرامج ،فهو يعتبر امتدادا طبيعيا لنظام تربوي فرنسا و لكنه كان موجّه لفئة تخدم مصالحها كمترجمين وقضاة و كتاب وإداريين يسهرون على خدمة السلطات الفرنسية وهنا يتجلى مظهر الفرنسة.

ويمكن إجمال الخطوط العامة للفرنسة في :

- اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية و محاربتها.
- محاربة الثقافة العربية ومقوماتها الشخصية الوطنية .
- فرنسة التعليم في مجمل مراحله.

---

[1] – عبد القادر كحلوش ،مرجع سابق ،ص 63.

[2] – رابح تركي عمامرة ،التعليم القومي و الشخصية الوطنية 1931م –1956م ،الجزائر ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،1975م ،ص 1056.

[3] – عبد القادر كحلوش ،المرجع السابق ،ص 64.

إنّ هدف الاستعمار الفرنسي بالجزائر يتمثل في غاياتان هما :

الأولى : غزو الأرض والتي تولاّها العسكريون.

الثانية :غزو الأفكار التي تولاّها المبشرون المسيحيون الذين رافقوا حملة الاحتلال ،فقد جاء حوالي 16 قسيسا رافقوا الجيش الفرنسي[1] .

فقد كانت الخطوات الأولى متمثلة في :

- الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية .
- الاستيلاء على المساجد العامة و تحويلها الى كنائس وكتادرائيات كما حصل لجامع كتشاوة بالجزائر و وهران وقسنطينة لخدمة المسيحية .
- إخضاع كل شؤون الدين الإسلامي للسيطرة المباشرة للإدارة الفرنسية حتى لا تقوم لها قائمة ما عدا بعض المؤسسات التي بقيت بعيدة عن المراقبة الشديدة[2] .

فالكاردينال "**لافيجري** تولّى مسؤولية تنفيذ سياسة تنصير واسعة حددها بقوله :" علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهدا للديانة المسيحية ... تضاء أرجاءها بنور مدينة منبع وحيها الانجيل ،تلك هي رسالتنا..."[3].

كما عمل **لافيجري** على تفكيك المجتمع الجزائري لترك المجال واسعا لعملية تنصير الشعب الجزائري ،فقد استطاع أن ينشؤوا المسيحية بخطى واسعة وذلك بإنشاء المراكز لليتامى يقوم من خلالها بتوجيههم وفق المصلحة الأوروبية ،و هذا ما فسّر محاولات المبشرين وعلى رأسهم **لافيجري** هدى هذا الشعب الى الدين المسيحي و بإشرافه الشخصي قد تم تأسيس سبع جمعيات تبشيرية دينية في منطقة القبائل وحدها[4].

ج.الادماج :

في فرنسا لم تطبق الادماج بمعنى المساواة بين الجزائريين والأوروبيين في الحقوق والواجبات إنّما طبّقت الادماج فقط على الأوروبيين الذين استوطنوا أرض الجزائر ،أمّا الجزائريين فقد أخضعتهم للقوانين استثنائية صارمة .

---

[1] – عبد القادر كحلوش ، المرجع السابق ،ص 66.

[2] – رابح تركي ،عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح و التربية في الجزائر ،مرجع سابق ،ص 99.

[3] – رابح تركي ،نفس المرجع ،ص 67.

[4] – عبد القادر كحلوش ،المرجع السابق ،ص 72.

فالإدماج من الناحية السياسية معناه جعل الجزائريين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيين داخل بلادهم و خارجها.

فحكومة **نابليون الثالث** اتّبعت سياسة الادماج حيث أنشأت وزارة خاصة بالجزائر وألغت وظيفة الحاكم العام وقد تسلم هذه الوزارة شقيق **نابلييون الثالث** (1856م -1857م) الذي كتب يقول في 1858/08/31م **:"** نحن أمام قومية مسلحة وصلبة يجب إخمادها بالدمج".

فقد كان يسعى الى تفكيك الشعب الجزائري عن طريق دمجه بالمجتمع الفرنسي حتى لا تقوم له قائمة للتماسك فيما بينه ويقف بوجه العدو ،فقد كان ينوي إسقاط الارستقراطية الأهلية وإضعاف سلطة القادة وتفكيك القبلية التي مثلت مركز السلطة بالنسبة للشعب الجزائري.

والواقع أن هذا الأخير له هدفان وهما يختلفان عن بعضهما البعد فالأول يتمثل في إمكانية تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في كل شيء حتى تتماثل المستعمرة مع دولة واحدة ،أمّا الثاني فهو مغاير تماما لمفهومه لأنّه لا ينطبق إلاّ على الأرض والمستوطنين الأوروبيين ،أمّا السكان الأصليين الجزائريين فهم بالنسبة لفرنسا رعايا مستعمرين تمارس عليهم قوانينها الجائرة إلاّ أنّها في الأخير فشلت في عملية إدماج الجزائر و ضمّها لها .[1]

5. موقف الشعب الجزائري من التعليم الفرنسي .

أ. موقف الشعب الجزائري من التعليم الفرنسي : كان للموقف الوطني دور في نجاح أو فشل السياسة التعليمية لأنّه يمثل حجر الزاوية في ذلك ،فإلي جانب العراقيل التي أعاقت مسيرة التعليم بالجزائر من طرف الفرنسيين والكولون كان للموقف الجزائري أثر على ذلك ،فلقد أظهر الجزائريون بعض التّحفظات في إرسال أبناءهم للمدرسة الفرنسية بعد أن تبيّن لهم جليّا دورها في القضاء على شخصيتهم ،و كان موقفهم يشتد مع اشتداد الإجراءات التعسفية الفرنسية من التعليم العربي الحر واللغة العربية ،وكانوا يرون في محاولة تثقيفهم

[1] – تركي عمامرة ،التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931م – 1956م ،المرجع السابق ،ص 112.

نوعا من المؤامرة تهدف للقضاء على دينهم ،كما أنّ البعض اقتنعوا أن المدرسة الفرنسية لا يمكنها أن تفيد أبناءهم شيئا لهذا عارضوا ذهاب أبناءهم لهذه المدارس[1].

وحتى تتمكن الإدارة الفرنسية من السيطرة على التعليم التقليدي وابعاد الجزائريين عنه، حاولت إظهار ولاءها للإسلام والمسلمين فجاءت بفكرة إنشاء مدارس إسلامية حكومية رسمية وكانت تسمى بالمدارس الحكومية الثلاث" وأطلقوا عليها الاسم العربي للمدرسة وهو المدرسة les Mederssas وصدر مرسوم إنشاؤها بتاريخ 30 سبتمبر 1850 وقد نص على إنشاء ثلاث مدارس واحدة في قسنطينة وأخرى مقرها تلمسان وثالثة في المدية، كان لكل مدرسة ثلاثة معلمين مسلمين جزائريين أحدهم مدير للمدرسة[2] وتقوم هذه المدارس بتدريس الفقه والمواد الدينية الإسلامية واللغة العربية، وكانت تحت إشراف السلطات العسكرية.

ورغم أن إدارتها كانت عربية ومعلميها من العرب فهي مدارس تقع تحت إشراف الحاكم العام، كانت الدراسة في البداية كلها بالعربية ولكن بعد صدور مرسوم 1863 الذي قام بتعديل في بعض المواد وإضافة اللغة الفرنسية والتاريخ الفرنسي، وأصبح يدرس هذه المواد معلمين فرنسيين [3] حيث أصبحت برامجها تساير المدرسة العربية الفرنسية، وهذا ما دفع التلاميذ المسلمين من مغادرتها وكذلك أنهم تبقنوا بأن هذه المدارس ما هي إلا وسيلة أخرى لتجنيدهم في الإدارة الفرنسية وخدمة مصالحها

حيث انخفض العدد إلى 78 سنة 1878 أي بمعدل 29 تلميذا لكل مدرسة[4] ، ولكثرة التعديلات التي أدخلت عليها وكذلك نتيجة الإهمال والمعارضة الشديدة التي لقيتها من طرف المستوطنين.

فقد استمرت الدراسة على هذا النحو في المدارس الحكومية الإسلامية إلى عام1944 حيث تحولت إلى ثانويات ذات مستويين (متوسط وثانوي) بينما تحول القسم العالي التابع لمدرسة الجزائر سنة 1946 إلى معهد الدراسات الإسلامية العليا لإعداد المدرسين ورجال الدين، أما

---

[1] – عبد القادر كحلوش ،سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ،المرجع السابق ،ص 106.

[2] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، 1998، ص370

[3] أبو القاسم، 1998، مرجع سابق، ص373

[4] أبو القاسم، 1998، مرجع سابق، ص378

عام 1951 أصبحت المدارس الثلاث ثانويات فرنسية إسلامية Franco-Musulman اثنان في العاصمة وواحدة في قسنطينة والرابعة في تلمسان وأصبحت مهمتها التحضير للبكالوريا، ووصل عدد تلامذتها سنة 1953 الى 470 تلميذا[1]. وهكذا تكون هذه المدارس قد خدمت الإدارة الفرنسية وليس التعليم العربي الإسلامي لأنها لم تخرج علماء في الفقه الإسلامي ولا في اللغة العربية. ولكن رغم ذلك فكانت نتائجها معكوسة لم يتوقعها المستعمر حسب الطاهر زرهوني أن العديد من طلابها التحقوا بصفوف جبهة التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة الجزائرية زيادة على الأدوار التي قاموا بها على مر السنين في المدارس والمحاكم والمساجد والأوساط الشبابية.

ب. موقف العلماء من التعليم الفرنسي وجهودهم الإصلاحية :

إضافة لرفض الشعب الجزائري للمدرسة الفرنسية، كان هناك علماء تصدوا للسياسة الفرنسية التعليمية في الجزائر وطالبوا بالإصلاح وقدّموا عرائض للسلطات المعنية مطالبين فيها بحق الجزائريين في التعليم وكذا تدريس اللغة العربية لجانب اللغة الفرنسية ،ومن بين هؤلاء الشخصيات مثلا : بن العنابي، الكبابطي ،الشيخ عبد القادر المجاوي ،محمد بن أبي شنب ،والذين كان لهم دور في الوقوف في وجه التعليم الفرنسي.

ولعلّ من أهم الفاعليات الجزائرية التي بادرت نهاية القرن 19 لمحاولة تذكير فرنسا بإصلاح شؤون المدرسة الجزائرية وتنظيم التعليم ومراعاة مناهج التدريس شخصية محمد بن رحال الذي قدّم مشروعا إصلاحيا للإدارة الفرنسية في ماي 1982م.

والظاهر أن برنامجه أدق و أشمل ممن سبقوه فقد اقترح تنظيم التعليم في المدارس الرسمية الثلاث الموجودة بتلمسان ،قسنطينة ،الجزائر ،كما اقترح تحديد صحة الدراسة فيها بـ : 03 سنوات مع فتح آفاق لاستقبال أكبر عدد من الجزائريين والمطالبة برفع عدد المؤطرين[2] .

ظهرت الحركة الإصلاحية التي تزعّمها **بن باديس** في الوقت الذي كانت فيه أوضاع الجزائر مزرية من جراء السياسة التعليمية فإلي نهاية القرن 19 عشر و بداية القرن 20 شهد

[1] أبو القاسم، 1998، نفس المرجع:، ص 400

[2]. أحمد مريوش ،مرجع سابق ،ص 264

المجتمع الجزائري ظهور مصلحين الذين درسوا بالخارج ثم عادوا الى الوطن ليساهموا بجهودهم و أفكارهم بالنهضة الفكرية والدينية وطالبوا بإصلاح التعليم التقليدي و إرجاع اللغة العربين لمكانتها.

فعبد الحميد بن باديس كان له أتباع قادوا معه الحملة الإصلاحية للوضع في الجزائر محاربين الاستعمار بشتى الوسائل الممكنة فشملت الحركة نشر التعليم وتوعية الناس وبعث اللغة العربية من جديد من خلال التعليم العربي الحر والصحافة والكتابة كما اهتمّت بإرسال بعثات طلابية للبلاد المجاورة طالبين العلم ليصبحوا إطارات للتعليم العربي الحر[1].

فكانت حرية التعليم العربي الحر التي بدأها بن باديس 1913م ،نواة لنهضة تعليمية عربية إسلامية واسعة النطاق كان لها الأثر في المحافظة على الشخصية الجزائرية الوقوف بوجه الاستعمار ،فقد عمل على النهوض بالشعب الجزائري من خلال إصلاح عقلية الشعب الجزائري عن طريق إصلاح التربية والتعليم ،لهذا كان له مشروع حضاري قام على عدّة دعائم هي :

- تأسيس المدارس والمعاهد العلمية لتربية الأجيال الصاعدة وإعداد القادة القادرين .
- تكوين المطابع لإحياء الثقافة العربية الإسلامية والوطنية ونشرها.
- تأسيس المساجد والنوادي الحرة للتربية الدينية والسياسية .

كما جعل البرامج التعليمية تتلاءم و البيئة التي يعيش فيها المتعلّم و ليست غريبة عنه كما هي بالمدارس الفرنية ،وفيما يخص المدارس التي أنشأها في إطار التعليم العربي الحر فهي :

- مدرسة جمعية التربية والتعليم الإسلامية بقسنطينة للمشروع التربوي في منطقة الشرق.
- المدرسة الوقفية بسكيكدة 1929م.
- مدرسة الإخاء بسكرة 1921م[2] .

[1] – آسيا رحوي ،وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي ،مجلة الدراسات النفسية و التربوية،ع7، تيزوزو، الجزائر، ديسمبر 2011 ،ص 77.

[2] – آسيا رحوي ،المرجع السابق ،ص 78.

فحركة بن باديس التربوية التعليمية كان لها الأثر العظيم في طلابه المتوافدين على رحاب الجامع الأخضر من كل أرجاء الجزائر فذلك التأثير لم تشهده الجزائر قبل تلك الفترة ممّا جعل الابراهيمي نائبه يقرر في مقدمة كتاب سجل جمعية العلماء المنعقد بنادي الترقي بالعاصمة سنة 1935م ،أنّ من العوامل الأساسية في نشوء الحركة الاصلاحية بالجزائر الحركة التعليمية " ،فقد كانت الكتائب الأولى من تلاميذ **بن باديس** هي طلائع العهد الجديد الزاهر ،فالتعليم البادسي كان ثورة ثقافة شاملة تعدى أثرها تلاميذه و مدينته لقطاعات أخرى في شتى النواحي كما قام بإنشاء جريدة المنتقد ،الشهاب ،وغيرها منذ 1925م ،و إنشاء جمعية العلماء المسلمين 1931م ،و تأسيس المساجد الحرة للتدريس ،فحركته الإصلاحية قد بدأت قبل تأسيس جمعية العلماء و هذه الأخيرة كرست لذلك[1] .

فجمعية العلماء المسلمين المؤسسة في ماي 1931م قد نشرت منذ سنة 1950م قائمة من 24 مدرسة ،كما أنّها سنة 1947م أنشأت بقسنطينة معهد بن باديس القانوني الذي يتوّلى تكوين المعلمين والطلبة المدعوين الى مواصلة تعليمهم خارج الوطن ،كما أنشأت الجمعية دار الحديث بتلمسان 1937م.

ج-النشاط العملي والتعليمي للشيخ ابن باديس:

فقد أعاد الشيخ ابن باديس الى المسجد مكانته الروحية والتربوية والتوجيهية التي كان يتمتع بها في العصور الأولى للإسلام يوم كان كلا للعبادة مكانا للتعليم ومراكز للتوجيه الروحي. فلقد كان يرابط الشيخ عبد الحميد بن باديس في الجامع الأخضر بقسنطينة أكثر ويرشد القرآن الكريم ويشرح الحديث النبوي الشريف من ربع قرن يعلم ويربي ويعظ للمواطنين الكبار بالليل حتى بعث في الجزائر نهضة عربية إسلامية اعادت للغة العربية مكانتها في الجزائر كما اعادت للعالم المسلم الجزائري مكانته في المجتمع الإسلامي في

[1] – عبد الحميد ابن باديس ،الثورة التعليمية ،مجلة الشهاب ،العدد 16 ،دار الغرب الإسلامي ،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ،ص 17 – 18.

كرائد من رواد نهضته وقائد من قادته الى الخير والإصلاح ومقاومته الفساد والاستبداد والظلم والطغيان الاجتماعي والسياسي.

و لقد ذكر ابن باديس في مجلة الشهاب تاريخ بداية تعليمية في الجامع الأخضر و قال ان الفضل في تسامح فرنسا له بالتدريس يعود الى جهود والده الذي سعى للحصول على رخصة من حكومة الجزائر الفرنسية بعد ما تتعشى من التعليم في الجامع الكبير. و كان يدرس فيه كتاب الشفاء للقاضي عياض و لكن مفتي قسنطينة الشيخ المولود بن الموهوب منعه من مواصلة التعليم فيه كما علم في مسجد سيدي عبد المؤمن و مسجد بومعزة و كان الطلبة يأتون اليه من جميع نواحي القطر ليتزودا من علوم الدين و اللسان حيث كان التعليم قبل ابن باديس في المساجد يقتصر على الوعظ و الارشاد من بعض العلماء[1].

وقد كان الشيخ عبد الحميد بن باديس اول من بدأ حركة تعليم شاملة للكبار والصغار وذلك عام 1913م فكان يعلم صغار الأطفال من رواد الكتاتيب القرآنية بعد خروجهم منها في الصباح وكذلك بعد الظهر كما كان يقوم بإلقاء دروس الوعظ والارشاد على الكبار بالليل. فأساس للتعليم العربي الابتدائي في محل تقع بنايته فوق مسجد سيدي بومعزة ثم تم نقله الى بنايه الجمعية الخيرية الإسلامية التي تأسست 1917 لاتساعها و في 1930 حولت الى مدرسة عصرية الى مدرسة كبيرة تتسع لأكبر عدد ممكن للأطفال في دراسة العربية و علومها، مبادئ الدين الإسلامي التاريخ العربي الإسلامي.

في عام 1930 قرر الشيخ عبد الحميد بن باديس تسميه هذه المدرسة باسم مدرسة التربية و التعليم الإسلامية حيث حرر قانونها اساسها و قدمه باسمها الى الحكومة فصادقت عليه دون ان تدرك خطورته و كان هذا في شهر 1931 حيث صدر الاعتراف بالجمعية في الجريدة من كثرة أعضاء برئاسة الشيخ ابن باديس[2]

[1] الجامع الأخضر بناه (1754-1776) الشيخ بن باديس مجلة الشهاب، ص4 عدد 14 (جوان-جويلية) 1928 ص 303

الشيخ ابن باديس، جزيرة الصراط ، السان الحال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، السنة الأولى العدد 4 .30 أكتوبر 1933[2] ص6

لقد تخرج من هذه المدارس عشرات الآلاف من أبناء الجزائر يحملون علما قليلا و لكن مع فكر صحيح و عقيدة سليمة ،و نظرة إلى الحياة سديدة.

و تمتاز مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بطرازها الهندسي المعماري حيث راعت الجمعية ضرورة الجمع بين روعة الفن المعماري الإسلامي و بين ذوق العصر الحديث و متطلباته الصحية العامة ،و النشاط الرياضي –والاجتماعي للمتعلمين من ناحية أخرى و ذلك لتكوين جيل متحد في الذوق- الأفكار- والإتجاه العام.

لقد كانت الجمعية تعمل على ثلاث ميادين متنوعة ولكنها متكاملة في نفس الوقت وهي الميادين العلمية-الدينية –الثقافية

1-في الميدان العلمي: كانت تنشر العلم وفق برامج خاصة علمية عن طريق المدارس التي أنشأتها- المساجد- النوادي العلمية في طول البلد وعرضها.

2-في الميدان الديني: كانت تعلم الدين و اللغة العربية كشيئان متلازمان وتعمل على تطهير العقيدة من البيع كدعوة إصلاحية سلفية .

3-في الميدان الثقافي: تعمل على تجسيد مكارم الأخلاق التي حث عليها الدين و العقل ، و الآداب العامة التي حث عليها الإسلام.

و لم يقتصر نشاط الشيخ عبد الحميد بن باديس على هذه المؤسسات التربوية الثلاث فقط بل جعلت من الصحافة التي أصدرتها مدرسة هائلة للتربية-والتثقيف-والتوجيه العام لذلك أصدرت عدة مجالات و جرائد تحارب الجهل ، الفرنسة، والاستعمار .

ولقد جاء في المادة الثانية من قانون الجمعية الأساسي ان مقصد الجمعية هو نشر الاطلاق الفاضلة و المعارف العربية الفرنسوية و الضائع البدوية بين أبناء و بدأت المسلمين [1].

كما جاء في المادة الثالثة "ان الجمعية تسعى للوصول الى غرضها عته طريق اتخاذ الخطوات التالية:

[1] الشيخ ابن باديس : مجلة الشهاب ج2 م7 سنة 1931،ص115-117

1-تأسيس مكتب للتعليم (مدرسة).

2-تأسيس ملجأ للأيتام.

3-تأسيس نادي للمحاضرات.

4-تأسيس محل للبضائع.

5-العمل على ارسال التلاميذ على نفقتها للدراسة في الكليات والمعامل الكبرى. .

اما مالية الجمعية فلقد ذكر ابن باديس ان تتكون ما يدفعه المشتركون وهو في الشهر ومن التبرعات المحسنين ومن واجب تعليم التلاميذ القادرين على الدفع والملاحظة ان الشيخ ابن باديس قد ادار القانون الأساسي لجمعية التربية والتعليم الإسلامية على ثلاث أسس فلسفية: أشار اليها صراحة في مجلة الشهاب حيث قال :

1-الوجهة التربوية: على التربية أبناء وبنات المسلمين تربية إسلامية بالمحافظة على دينهم ولغتهم وشخصيتهم.

2-ومن الوجه التعليمية تثقيف أفكارهم بالعلم باللسانين العربي والفرنسي وتعليمهم الصنائع.

3-الوجهة المالية: تعويد الامة على العطاء المنظم وتوسيع نطاق الجمعية يجعل الاشتراك الشهري فيها فرنكين.

يرى الشيخ أن الشباب اذا تسلح بالثقافة الصحيحة و الاخلاق القويمة و الوطنية الصادقة فان هذا المستقبل سيكون مستقرا و زاهرا. لذا حث جماعة من الشباب المنخرطين في عضوية التربية و التعليم الإسلامية لتأسيس فروع منها باسم الجمعية كي ينهض بها بنهضة مرمق و تشجيعا لذلك خصص لهم دروسا كل يوم احد من كل أسبوع لأنه يوم عطلتهم و لقد قسمهم الى قسمين:

الأولى: صباحية تتلقى تعليمها على الساعة العشرة قبل الزوال و الثانية مسائية تتلقى تعليمها على الساعة الثامنة مساءا.

1-واجهة لتعليم البيان الأطفال الصغار في الجامع الأخضر و بعض الكتاتيب المدرسية ثم في مدارس التربية و التعليم.

2-واجهة لتعليم الكبار في دروس الوعظ و الارشاد و دروس لتفسير و الحديث و الحضارة الإسلامية بالليل في جامع الأخضر.

ان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أسسها الشيخ ابن باديس و عصبة من رجال الفكر و العلم و الإصلاح في الجزائر لعبت دورا بالغا في تاريخ الجزائر الحديث في المحافظ على الهوية و الثقافة القومية و نشر التعليم العربي و لقد بلغت عدد مدارسها 154 مدرسة يتردد عليها اكثر من 50.00 الف طفل و طفلة يدرسون فيها مبادئ اللغة العربية و آدابها واصل الدين الإسلامي و التاريخ الجزائري و الإسلامي.[1]

قد كانت حركة الشيخ عبد الحميد ابن باديس و جهوده في الواقع هي الدرع الذي وقى الجزائر من خطر الاندماج و الذوبان في فرنسا رغم محاولاتها العنيدة من أجل فرض الفرنسة – والتنصير- والإدماج و التجنيس على الجزائريين لتسلخ الجزائر من عروبتها ، و إسلامها . و نظرا للدور البارز و الذي غرس بدوره الشيخ ابن باديس قبل الحرب العالمية الأولى ثم في دور الجمعية العلماء المسلمين وفق منهاج للإصلاح الديني- والاجتماعي- والتربوي و الذي ساهم على ضغط الهوية الوطنية تحت شعار الجزائر وطننا و الإسلام ديننا و العربية لغتنا حافظت على تماسك الأمة و ووحدتها انتهى باستقلال الجزائر.

7. نتائج السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر

تجلّت نتائج سياسة فرنسا التعليمية بالجزائر طيلة الفترة الاستعمارية في

- طمس معالم الشخصية الوطنية وشد الخناق على الدين الإسلامي واللغة العربية التي اعتبرت لغة أجنبية.
- تهميش الثقافة المحلية وذلك بالقضاء على التعليم العربي التقليدي وغلق مؤسساته وتهجير معلميه والاستيلاء على الأوقاف التي كانت تموّله.

[1] – تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد ابن باديس، رائد الإصلاح الإسلامي و التربوي في الجزائر. المؤسسة الوطنية للاتصال للنشر و الإشهار،الجزائر، ط 5، 2001.ص 120

- تبديله بتعليم فرنسي الذي كان يمثل على أرض الواقع نظامين تعليميين واحد مطبق به البرامج و الأساليب الفرنسية و النظام الآخر والخاص بالأهالي والذي يحدّد سياسة الجهل والأمية.

فقد نتج عن هذه السياسة انتشار الجهل والاميّة والافراط عن الدين والجمود الفكري ،حيث أدّت بالتعليم الى أدنى مستواه بالإضافة الى ظهور فئة من الجزائريين المنخرطين في المدارس الفرنسية تطالب بسياسة الادماج.

فمن بين النتائج المترتبة عن تنفيذ السياسة الفرنسية التعليمية ما يلي :

- اتساع نسبة الأميّة بين الجزائريين نتيجة لنقص الفاحش لنسبة المتعلمين.
- وجود تفاوتات خطيرة بين النمو السكاني ونقص التعليم ممّا ساعد بزيادة الأميّة.
- ضعف التعليم الفني والتقني للجزائريين بالنسبة للتعليم العام[1]

إنّ السياسة التعليمية الاستعمارية فشلت في الجزائر فشلا ضريعا ،بحيث لم تستطع هذه الأخيرة أن تلقن لغة المستعمر إلاّ بنسبة 15% بالنسبة للأهالي الجزائريين ،وذلك في مدّة 132 سنة منهم 08% يتحكمون فعلا في اللغة الفرنسية و يتقنونها كلاما وكتابة ،وهي نسبة ضعيفة إذا قارناها بعدد السكان الإجمالي للبلاد ،أو يطول المدّة التي سيطرت فرنسا خلالها على الجزائر وفي نفس التاريخ أي 1962م ،نذكر بعض الإحصاءات أن 4% من الجزائريين الذين تعلّموا في مدارس جمعية العلماء كانوا يتحكّمون في اللغة العربية الفصحى و يتقنونها ،ومعنى ذلك أنّ العلماء خلال 30 سنة من نشاطهم التعليمي و الثقافي قد حققوا نصف النتيجة في ميدان التعليم التي حققتها فرنسا خلال 132 سنة .[2]

---

[1] وهيبة حموش ،السياسة التربوية في الجزائر في إطار التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية من 1962 -1976 ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة التربية ،2007 - 2008 ،غير مطبوعة ،مكتبة المدرسة العليا للأساتذة آداب و علوم إنسانية بوزريعة ، 203 th ،ص 25

[2] عمار هلال ،أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016 ، ص 111. 113 . 117.

المحور الثالث

وضعية التعليم في الجزائر غداة الاستقلال

1-المخطط الثلاثي

2-المخطط الرباعي الأول

3-المخطط الرباعي الثاني

4-المخطط الخماسي الأول

5-المخطط الخماسي الثاني

1-وضعية التعليم في الجزائر غداة الاستقلال :

لقد كان التعليم غداة الاستقلال مقسّما الى مرحلتين وهما مرحلة التعليم الابتدائي ومرحلة التعليم العام ،وهو ما صار يعرف من بعد بمرحلة التعليم المتوسط ،وفي أوّل دخول مدرسي تم في أكتوبر سنة 1962 في الجزائر المستقلة اتّخذت وزارة التربية آنذاك قرارا يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة سبع ساعات في الأسبوع ،وقد تمّ توظيف 3.452 معلّما للعربية و 16.450 للغة الأجنبية منهم عدد كبير من الممرنين قصد سدّ الفراغ الذي أحدثه عمدا أكثر من 10.000 معلّم فرنسي غادروا بلادنا بصفة جماعية زيادة على 425 معلم جزائري من مجموع 26000 انقطعوا عن التعليم ليلتحقوا بقطاعات أخرى .

وأسندت لهؤلاء المعلمين المبتدئين مهمة التدريس بعد أن تدرّبوا في ورشات صيفية ،وفي انتظار وضع إصلاح شامل يتناول بنيات التعليم ومضامينه وطرائقه ،أجريت على التعليم تحويرات مختلفة منذ سنة 1962 و من الإجراءات الفورية التي اتّخذت نذكر منها [1]:

6- شكّلت لجنة وطنية عقدت اجتماعها الأوّل في (15- 12 -1962) حدّدت الاختيارات الوطنية الكبرى للتعليم ،تلك تمثلت في التعريب والجزارة وديمقراطية التعليم والتكوين العلمي و التكنولوجي.

تميّزت هذه المحلة الأولى التي استمرت الى سنة 1969 بكونها استرجعت نهائيا اللغة العربية مكانتها في النظام التعليمي واهتمت بتدعيمها في المرحلة الابتدائية ،حيث أصبحت لغة التعليم في كل المواد ،وغيّرت بصفة جذرية البرامج التعليمية الموروثة وتركت الكتب المستعملة في عهد الاستعمار ،الأمر الذي حثّ على وضع أكبر عدد ممكن من الكتب الجزائرية تتماشى واختياراتنا الأساسية من تعميم التعليم وتعريبه وطابعه الديمقراطي والعلمي وحقائق البلاد[2].

[1] – بوفلجة غياث ،التربية و التكوين بالجزائر ،مرجع سابق ،ص 37-38-39.

[2] – الطاهر زرهوني ،مرجع سابق ،ص 43 -44 -45.

المخطط الثلاثي الأول (1967 – 1969):

هو أوّل مخطط بدأت به الدولة الجزائرية عهدا للتخطيط و لقد كانت حصة قطاع التربية والتعليم في هذا المخطط ما يقارب 13% من الميزانية العامة للدولة .

أهم منجزات المنظومة التربوية في المخطط الثلاثي نذكر منها :

7- تطبيق القرار القاضي بتعريب السنة الثانية الابتدائية تعريبا كاملا وفي جميع المواد ابتداء من الموسم الدراسي (1967 -1969)

8- تعريب السنة الثالثة ابتدائي بصفة جزئية ابتداء من الموسم الدراسي (1968-1969) .

9- تعريب السنوات الأولى الثلاث بشكل كامل.

10- تعريب جزئي للسنة الرابعة ابتدائي ابتداء من السنة الدراسية (1969 -1970).[1]

المخطط الرباعي الاوّل (1970 – 1973م):

ومن الإجراءات البيداغوجية التي اتّخذت في نطاق تطبيق هذا المخطط هي التعديلات التي أدخلت على البرامج و المناهج التعليمية و على الخريطة المدرسية التربوية و الادارية ومقاييس توجيه التلاميذ و تقييمهم على أسس علمية ومنطقية حتى نتفادى التسربات الكثيرة والتكرار الفادح و هذا كلّه تمهيدا لإصلاح جذري شامل يستجيب لتطلعات عميقة و مشروعة ويندرج ضمن منظور **يرميالى** إعادة بناء النظام التربوي القائم[2].

وتقرّر أيضا توحيد التعليم المتوسط ليكون مستقلا بذاته و يوفر بتكافؤ الفرص لجميع التلاميذ الناجحين في امتحان السادسة أي الشروع ابتداء من الموسم الدراسي 1971 – 1972م في تحويل مدارس التعليم التقني الى متوسطات متعددة التقنيات.

تعريب ثلث الأقسام العلمية في مستوى السنة الأولى ثانوي تعريبا كاملا أي في جميع المواد.

المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977م):

[1] – الطاهر زرهوني ،مرجع سابق ،ص 46.

[2] – الطاهر زرهوني ،نفس المرجع السابق ،ص 47.

تمّ إدخال تعديلات ضمن مشروع أوّلي لإصلاح التعليم الابتدائي الذي زكّى فعلا ،و لكن لم يشرع في تطبيقه إلاّ خلال الخطّة الثانية (1974 -1977) ولم تصدر النصوص ذات الأهمية القصوى إلاّ في أفريل 1976 ،و لم يشرع فعلا في تنصيب المدرسة الأساسية إلاّ ابتداء من الموسم الدراسي (1980-1981) بعد قرار اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني حول التربية و التعليم العالي و التكوين في دورتها الثانية من 26 الى 30 ديسمبر 1979 ،و أهم منجزات المنظومة التربوية خلال المخطط الرباعي الثاني يمكن تلخيصها كما يلي :

1. الشروع ابتداء من الموسم الدراسي (1975 -1976) في تعميم الإصلاح التربوي الذي أقرها الميثاق الوطني و صادق عليه المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطنيفي.
2. في إعطاء عناية خاصة للتعليم التقني و المهني في إطار إصلاح التعليم الثانوي.
3. الشروع في استكمال تعريب مادة الحساب في المرحلة الابتدائية .
4. الرفع من نسبة التعريب بأقسام التعليم المتوسط والفروع العلمية بالتعليم الثانوي.

اعتبر الموسم الدراسي (1976-1977م) موسم توحيد المنظومة التربوية كما نصّ عليه المرسوم الخاص بإدماج المؤسسات الحرة ضمن التعليم العمومي الحكومي ،ولكل هذه الاعتبارات يمكن أن نقول أن هذا الموسم يعتبر بحق موسم ولادة المدرسة الجزائرية الحقيقية [1].

المرحلة التكميلية (1978-1989):

وأهم المكاسب التي أحرزتها المدرسة الجزائرية خلال هذه المرحلة ما يلي:

ارتفاع أعداد التلاميذ في التعليم الابتدائي سنة (1976-1977) من 02.782 الى 2972.242 سنة (1978-1979) أي بزيادة 190.198 تلميذ ،وفي هذا الصدد انعقد في بداية جويلية 1979م بالعاصمة ملتقى ضمّ الإطارات العاملة في حقل التربية ليحدّد منطلقات و أسس النظام التربوي في الجزائر .

المخطط الخماسي الاوّل (1980-1984م) :

[1]– الطاهر زرهوني ،مرجع سابق ،ص 53–55.

ركّز هذا المخطط على الاسبقية التي استحقها التكوين بصفة عامة وتخطيط تكوين الأصناف التي يحتاج اليها التعليم الثانوي بصفة خاصة ،كما ركّز على أهمية تدعيم جهاز تكوين المؤطرين و شرع في تنصيب المدرسة الاساسية في الموسم الدراسي (1980-1981) كما شرع في عمليات التوجيه نحو الشعب التقنية ابتداء من الموسم الدراسي (1981-1982م).

المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) :

و أهم منجزات المنظومة التربوية في المخطط الخماسي الثاني نذكر مايلي :

1. إصلاح التعليم الثانوي الذي لم يشرع في تنصيبه و تطبيقه إلاّ بمناسبة المرسوم الدراسي (1985-1986م) .
2. إحداث شعب تقنية جديدة كالبيوكمياء والاعلام الآلي والكيمياء الصناعية والزراعية وكذلك في مجال إقامة إصلاح التعليم الثانوي ،ثم ابتداء من السنة الدراسية (1985-1986م) إدخال تعاليم اختيارية على مستوى مجموعة من مؤسسات التعليم الثانوي.
3. تم إنشاء عدّة متاقن وتخفيض التوقيت الخاص بالمواد التقنية بدون التغيير في أهدافها.

المحور الرابع:

الإصلاحات التربوية في الجزائر

1-اصلاحات التعليم ما قبل الجامعي

1.1. أمرية 16 أفريل 1976 و التعليم الأساسي .

2.1. المجلس الأعلى للتربية

3.1. للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية

2- إصلاحات التعليم الجامعي

3-الاصلاح التربوي و التغير الاجتماعي في الجزائر

1- أمرية 16 أفريل 1976 و التعليم الأساسي :

1-1 أسس وتوجهات التعليم الأساسي:

جاء ميثاق 1976 يحمل في طياته مبادئ وأسس الإصلاح التربوي والتعليمي الشامل في الجزائر، ليساير التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية التي عرفتها البلاد في تلك الفترة بعد مجموعة من الأزمات والعوامل التي أدت في نفس الوقت إلى اتساع دائرة التعليم وتعدد مراحله واختلاف مجالاته وتنوع معارفه وتخصصاته مما جعل الطلب الاجتماعي عليه يرتفع، ولا سيما بعد أن أصبح ينص على المبادئ الأساسية: الالتزام والمجانية والديمقراطية والتعريب والجزارة. فميثاق 1976 هو منظومة إصلاحية تضم مجموعة من المبادئ والآليات والاتجاهات الصالحة لتغير النظام الموروث وتجديده على جميع المستويات العلمية قصد إنشاء مدرسة جزائرية مؤهلة وقادرة على المنافسة والانفتاح على محيط سوسيواقتصادي، ومواكبة كل التطورات العلمية الجارية في العالم. ولكي تتجاوب المنظومة التربوية مع أهداف الثورة يجب عليها أن تولي التكوين الإيديولوجي، والسياسي والمدني والديني والأخلاقي في برامجها، الأهمية التي تستحقها طبقا للاختيارات الأساسية للثورة وإعداد برامج ملائمة في مختلف مراحل التربية والتعليم والتكوين، وتشكل هذه الجوانب من التعليم محاور هامة من شأنها ضمان تكوين الشباب تكوينا مطابقا للقيم الوطنية العربية الإسلامية بصورة تؤكد اختيارات البلاد الأساسية [1]

وفي ضوء هذا التصور يظهر دور المدرسة الأساسية وأهميتها في ضمانها لكل طفل جزائري حق الدراسة لمدة تسع سنوات، تزوده فيها بالعلم والمعرفة وتؤهله لاستقبال الحياة المهنية بما يحصل عليه من معلومات ومهارات، أي يتحول إلى عنصر فعال في المجتمع، كما نصت هذه الوثيقة على أن يتم العمل في نطاق القيم العربية الإسلامية والمبادئ الاشتراكية، وتلفن للأطفال مبادئ العدالة والمساواة بين كل المواطنين وركزت كثيرا على لغة التعليم والتي هي اللغة العربية" وتعميمها في كل المراحل التعليمية بدون استثناء، وكذلك

[1] الطاهر زرهوني، مرجع سابق ، 1993، ص8-9.

ربط النظام التربوي بالتنمية الشاملة للمجتمع الجزائري بالإضافة أن التعليم بالمدرسة الأساسية هو تعليم إجباري لكل الأطفال من بين السادسة إلى غاية سن السادسة عشر وهو مجاني في جميع المراحل والمدارس التعليمية التربوية. كما ركزت الوثيقة على موضوع الجزارة الذي شمل كل محتويات وبرامج التعليم وموظفي التعليم والتأطير والتشريع المدرسي بالتدريج، وهذه العملية كانت الانطلاقة فيها منذ 1962 حين تم جزارة الكتاب المدرسي عن طريق المعهد التربوي الوطني الذي أسس في 31/12/1962، وجعل النظام التربوي من اختصاص الدولة، فالوزارة هي الوصية وحدها دون غيرها عن الإصلاح وتتمثل حسب الوثيقة في وزارة التربية الوطنية وكل المصالح تابعة لها عبر ولايات الجزائر وهكذا يبدو التعليم مركزي إداري محض يفتقد إلى المشاركة العامة.

نصت أيضا أمريه **16 أبريل 1976** على تفرع النظام التربوي على أربعة مستويات:

-التعليم التحضيري: وهو مخصص للأطفال الذين لم يبلغوا السن القانوني للدراسة.

التعليم الأساسي: وهو يمتد على تسع سنوات موحدا حيث عوض المتوسط ذو أربع سنوات بالمرحلة الثالثة من التعليم الأساسي والذي اقتصر على ثلاث سنوات، وهذا التعليم ينقسم إلى ثلاث أطوار : الطور الأول من السنة الأولى إلى السنة الثالثة والطور الثاني من السنة الرابعة إلى السنة السادسة، أما الطور الثالث من السنة السابعة إلى التاسعة أساسي وبالتالي ربط بين المرحلتين الابتدائي والمتوسط.

-التعليم الثانوي العام والتقني: وهو امتداد للمدرسة الأساسية وممرا إجباريا للتعليم العالي من جهة ونحو الشغل من جهة أخرى.

-التعليم العالي: هي المرحلة التي يمكن الالتحاق بها بعد الحصول على شهادة الباكالوريا التي هي مفتاح باب الجامعة[1].

1-2- مميزات التعليم الأساسي: يمتاز التعليم الأساسي بعدة مميزات منها:

1

1. تعليم موحد لجميع الذكور والبنات ويوحد بين الجانب النظري والتطبيقي، منتشر في كل المناطق الريفية والمدنية.
2. تعليم مرن يتكيف حسب خصائص ومميزات المجتمع المحلي
3. تسلسل وترابط تكاملي بين مراحله التعليمية.
4. يعمل على ربط التعليم بالبيئة المحلية.
5. يعمل على تلقين التلميذ تقنيات ومهارات علمية ومهنية.
6. تأكيد ديمقراطية التعليم ومدلولها
7. ترسيخ القيم العربية الإسلامية الجزائرية في نفسية المتعلم.
8. تنويع المعارف والمهارات والخبرات التي تحقق التوازن الفكري والاجتماعي والنفسي... الخ.
9. تأصيل العمل المهني وإعطائه قيمة حضارية.
10. يعمل على تنمية البلاد اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا

إن هذه المميزات وبالإضافة إلى الكثير منها التي تناولتها الوثيقة الرسمية (1976)وبعض الكتابات التربوية حول التعليم الأساسي جعلته تعليما ذا فعالية عالية، وبذلك هو يختلف عن التعليم السابق في كونه يجمع بين المرحلة الابتدائية والمتوسطة في مرحلة واحدة مدتها تسعة سنوات، إلى جانب كونه يهدف إلى تزويد التلميذ الجزائري بأساليب التعبير باللغة العربية التي عرفت انتشارا واسعا في عهد النظام الأساسي.

كما تواصلت عملية إقامته من خلال تنصيب المراحل الدراسية كل سنة دراسية حتى تم تنصيب كل المراحل، والذي تنتهي بامتحان التعليم الأساسي في نهاية السنة التاسعة للحصول على شهادة التعليم الأساسي (BEF) عوض شهادة التعليم المتوسط(BEM) ينظم هذا الامتحان على المستوى الوطني، أما امتحان الدخول إلى السنة السابعة (أي امتحان السادسة سابقا) فألغي وأصبح التلاميذ يقبلون في السابعة أساسي بصفة شبه الية وبنسبة مئوية خارقة للعادة، قد قفزت نسبة النجاح "من 54% سنة 1979 إلى 80% في سبتمبر 1985 و 85% أي 442.600 تلميذ انتقلوا إلى السنة السابعة من التعليم الأساسي في سبتمبر 1986،

وأصبحت الآن تنهاز في بعض الأحيان 100% وهذا غير معقول نظرا لمستوى التلاميذ "الفائزين" وعكس ما يشاهد بالنسبة لامتحان شهادة التعليم الأساسي الذي سجل في جوان 1985، 23,90 % والآن أقل من 10% في بعض الولايات[1]

.وهكذا قد تمت إقامة التعليم الأساسي بالسنوات الست أي بالطورين الأول والثاني، كما أنجز تعميم التعليم الأساسي بالربع الأخير من مؤسسات الطور الثالث، الشيء الذي يدل على اكتمال تطبيق الإصلاح سنة 1985 – 1986 بالأطوار الثلاثة وبعبارة أخرى توحيد التعليم بالسنوات التسع، وبالتالي حققت المدرسة الأساسية تطورا ملحوظا من الناحية الكمية أي عدد التلاميذ والمؤطرين والمؤسسات التعليمية.

3-1- أهداف التعليم الأساسي: نجد جميع الوثائق الجزائرية الرسمية تتحدث عن أهداف التعليم الأساسي، ويمكن أن نلخصها في النقاط التالية[2]:

-إن التعليم الأساسي يعمل على تكوين الإنسان الجزائري المتكامل والمتوازن الشخصية، الذي يحترم ثوابت وطنه وقيم مجتمعه ويواكب عصره وذلك بانتمائه الحضاري والديني.

-الإعداد للعمل وغرس الاهتمام والميل له منذ الطفولة إلى جانب العملية التطبيقية التي تساعد على ذلك.

-المساهمة في تنمية البلاد بتوفير الأطر اللازمة لهيئة العمل.

-تأكيد ديمقراطية التعليم وتعميق مدلولها لتحقيق مجتمع متعلم.

-معالجة سلبيات ونقائص التعليم الابتدائي والمتوسط المتمثلة في سيادة التعليم النظري وإهمال الجانب التطبيقي.

-توطين التعليم وتعميق الوعي القومي والانتماء الحضاري.

-تطوير المدرسة الجزائرية وجعلها مدرسة عصرية.

-تحقيق المدرسة الموحدة في البرامج والمناهج والنظام المسير لها،

-ترسيخ القيم العربية والإسلامية في نفوس المتعلمين.

-تنوع المعارف والمهارات والخبرات العلمية.

---

[1] الطاهر زرهوني، 1993، ص 126

[2] عبدالقادر فضيل، المدرسة الجزائرية حقائق و اشكالات، جسور للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، 2009، ص14

-تنمية الثقافة التكنولوجية والاهتمام بها.
-تحفيز العمل اليدوي، غرس حب العمل في نفوس التلاميذ.
-تهذيب ذوق التلاميذ وأحاسيسهم وتنمية مواهبهم.
-إحداث التكامل بين المادة العلمية وتطبيقاتها العملية.
-اكتساب المتعلمون الكفاية اللغوية التي تجعلهم قادرين على استخدامها جيدا.
-اللغة أداة اتصال وتفاعل ووسيلة تعلم وتفكير.
-ربط المدرسة الأساسية ومناهجها الدراسية بالمحيط والبيئة المحلية.
هذا ما جعل التعليم الأساسي يأخذ مكانة إستراتيجية بين الأنظمة الأخرى.

4-1- أسباب فشل النظام الأساسي:

يتضح من الطرح السابق لمفاهيم وتعريفات النظام الأساسي بالجزائر أن هذا النمط من التعليم لقي إقبالا كبيرا من قبل الدولة، حيث معظم الاستراتيجيات التي استهدفت لتنفيذ أهدافه كانت موجهة نحو توطيد العلاقة بين المدرسة والبيئة وكذلك تحقيق التكامل بين المجالات النظرية والتطبيقية في التخطيط التربوي، كما يتضح أن مفهوم التعليم الأساسي وتطبيقه قد اختلف باختلاف السياسات التربوية التي انتهجتها وزارة التربية الوطنية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية له، لكنه رغم هذا نجد أن محتوى الأهداف ظل نفسه، فالخطاب الرسمي ظل يحمل تلك الرسالة الاجتماعية الحضارية لبناء مجتمع جزائري عصري يؤمن بالتقدم ويحترم القيم والمثل العليا للعروبة والإسلام.

إلا أن الواقع أثبت أن هذا النظام التعليمي الأساسي طيلة مدة العمليات الإصلاحية ظل يتخبط في المشاكل التربوية البيداغوجية بالإضافة إلى ضعف البنية المادية والمعرفية، وهذا ما أكدته كل الدراسات العلمية الميدانية التي شكلت بدورها مصدرا من مصادر البحث ومرجعا من مرجعياته، فحسب رأي الباحثة الجزائرية مليكة غريفو(M,Griffou) ، التي تقول: " ليست هناك إصلاحات، بل خطابان متناقضان، يقول الأول بضرورة خلق مدرسة عصرية، لكي تتم مصالحنا في. العالم، وينص الثاني على أن هذه الإصلاحات تعود إلى عهد الخمسينات في أوروبا، إذ يتم التركيز على القراءة والكتابة والحساب (...)، إن هذه الأهداف

يستحيل تنفيذها في المدرسة الأساسية لأنها تشترط أساسا حرية المعلم » [1] ، فالقرارات المدرسية عندنا مازالت خارج المدرسة (في المتوسطة البلدية)، فكيف نحصر طفلا يمتلك حرية القرار ؟"

بالإضافة إلى تعدد الآراء والدراسات التي تناولت الموضوع في العقود الأخيرة، وذلك ما نتج عنه من خصائص وسلبيات أدت إلى تدهور المردود المدرسي في كل المستويات وسوف ندرج بعض النقائص التي أوردتها الباحثة بن حركات إيمان(2008) (Benharkat,1)في دراستها (النظام التعليمي الجزائري) والتي أشارت فيها إلى:

-حسب المجلس الأعلى للتربية (1998) أن المدرسة الأساسية لم تصل إلى المستوى المطلوب في ترسيخ روح المواطنة الأساسية، وفي استيعاب القيم الوطنية والعالمية والتطور الثقافي.

-أما تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (CNES) فقد أكد على أن نتائج هذا الضعف تظهر بالخصوص في المعدل العالي للتلاميذ المكررين، ونقص المتمدرسين، فنسبة المكزرين متنوعة على طول المراحل الدراسية ما بين 10% ,16%.

-حوالي 500.000 تلميذ يغادرون المدرسة كل سنة بدون شهادة. الثلث، يعني نسبة 33% من التلاميذ الذين يغادرون المدرسة قبل الطور

المتوسط.

-أخيرا، ما بين 25% إلى 30% يحصلون على شهادة التعليم الأساسي.

هذا بالإضافة إلى دراسة قدمها المعهد الوطني للدراسات والتحليلات من أجل التخطيط (CENEAP)وذلك عام 2005 حيث تؤكد هذه الدراسة على أن فئة الذكور الأكثر تعرضا لظاهرة التكرار والطرد المدرسي، وهذا راجع إلى أسباب راجعة إلى عقلية الشباب وبالخصوص الذكور الذين فقدوا ثقتهم بالمدرسة وأصبحوا لا يرون فيها كوسيلة للنجاح الاجتماعي، نظرا لنسبة البطالة المرتفعة بالخصوص عند الشباب الحاملين لشهادات الجامعية، ونفس الدراسة تشير إلى أن نسبة 30% من التلاميذ تتراوح أعمارهم ما بين 11 و 14 سنة يغادرون المدرسة بسبب البرامج الدراسية الغير الملائمة والصعبة في الوقت نفسه،

[1] عبدالقادر فضيل، مرجع سابق،ص16

بينما نجد نسبة 65% من بينهم يرجعون السبب للمشاكل مع الأساتذة. وهذه الظاهرة تمس مختلف ولايات الوطن بدرجات متفاوتة، حيث نجد المناطق الريفية أكثر تعرضا لظاهرة الطرد المدرسي (66%) وذلك راجع لانعدام الوسائل البيداغوجية المادية والمعنوية من جهة، ومن جهة أخرى بعد المدارس بالخصوص عند الفتيات اللاتي لازلن حتى الآن تعانين من التقاليد التي تحتم عليهن مغادرة المدرسة عند مرحلة البلوغ، بالإضافة إلى كل هذه النتائج المستوحاة من الميدان عن طريق الدراسات العلمية، فهناك وقائع أخرى للأسف تؤكد النتائج السلبية التي آل إليها النظام الأساسي منها نتائج الامتحانات بالخصوص « امتحان الباكالوريا 1992 الذي اعتبر تقدير حقيقي يؤكد بطريقة واضحة على إخفاق المدرسة الأساسية

دراسة الباحث بركة مصطفى توضح أن مستوى التلميذ اللغوي في تدهور مستمر وسبب ذلك لا يعود إليه بحد ذاته وإنما يعود إلى طبيعة النظام التربوي المطبق في ميدان التعليم، لأن التلاميذ هم نتيجة له حيث توصل إلى نسبة 87% من المعلمين الذين يؤكدون ذلك، فحسب الباحث دائما أن نظام المدرسة الأساسية اليوم بدل أن يكون التلميذ فيه يتحكم في لغة معينة فهو يؤدي في النهاية إلى أن يجرده من أي لغة، وبالتالي وحين يمر بكامل الأطوار فهو يصبح لا يتكلم أي لغة ويلجأ بدوره إلى الدارجة كملجأ لغوي... وبالتالي، فالتلميذ لا يتحكم في اللغتين لا العربية ولا الفرنسية [1]

2- المجلس الأعلى للتربية :

تكوّن المجلس الأعلى للتربية بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ بتاريخ 12 نوفمبر 1996 المتضمن تعيين أعضاء المجلس الأعلى من 156 عضوا و يعتبر المجلس الأعلى للتربية من المؤسسات التي نالت رضى قطاعات التربية والتكوين (التربية والتكوين المهني ،التعليم العالي ،القطاعات المشغلة ....) و ذلك بناء على دراسات علمية و مشاورات مع المعنيين بالأمر.

[1] بركة مصطفى- إصلاح النظام التربوي ،بين سلطة الايديولوجيا و سلطة البيداغوجيا، رسالة ماجستير، 2001 /2000،ص 286

2-1- مساهمات المجلس الأعلى للتربية :

في ضوء الفراغ الذي عرفه البحث التربوي في الجزائر قام المجلس بإيجاد ديناميكية جديدة من البحث التربوي بالجزائر ،وقد وضعت بين أهدافها دراسة ثلاث ملفات أساسية وهي مجموعة من الوثائق ذات الطابع التشريعي والتنظيمي والعلمي ،كأسس لإصلاح مختلف مراحل التعليم

2-2 -التعليم والتكوين في مرحلة ما بعد الأساسي :

بعد الانتهاء من وضع البرامج العامة للسياسة التربوية الجديدة تمكّنت الجمعية العامة للمجلس الأعلى للتربية المصادقة على وثيقة في هذا الاتجاه و عنوانها " آفاق تطوير التعليم والتكوين في مرحلة ما بعد الأساسي".

لقد أ عدّ المجلس الأعلى للتربية وثيقة تحت عنوان "نحو نظرة جديدة لإصلاح التعليم العالي " و أرسلت الى كل أعضاء المجلس لدراستها و إبداء آراءهم فيها إلاّ أن توقف المجلس عن نشاطه و تمحلّه فيما بعد ،أعاق إتمام دراسة هذا الموضوع الحساس[1].

إنّ إنشاء المجلس الأعلى للتربية هو مطلب كل البريين ،لهذا فلإنّ إنشاءه أدّى الى الاعتقاد بدخول مرحلة جديدة من إنشاء الهياكل المختصة لمواجهة التحديات التربوية و أن ذلك هو الخطوة الأولى نحو وضع استراتيجية واضحة ،مبنية على أسس علمية لإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر .

إلاّ أنّ غياب تلك الاستراتيجية أدّى الى إلغاء المجلس عند انتقال السلطة الى رئيس جديد للجمهورية ،والذي ألغى غالبية المجالس الاستشارية التي أنشأها الرئيس السابق "اليمين زروال" و قد عوّض المجلس بلجنة مؤقتة محدّدة المهام و الآجال لتقدم تقريرا و توصيات لإصلاح المنظومة التربوية و بهذا انتهت تجربة المجلس الأعلى للتربية دون

[1] – بوفلجة غياث ،مرجع سابق ،ص 176– 178.

ظهور تقرير قومي عن نشاطك المجلس و دون تطبيق توصياته ،ودون تعويضه بهية دائمة لمتابعة المنظومة التربوية و إصلاحها[1].

3. اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية :

في ماي 2000 تم تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية ،التي أوكلت لها مهمة التفكير وتقديم اقتراحات بخصوص ثلاثة مواضيع كبرى هي :تحسين نوعية التأطير بشكل عام والتأطير التربوي بشكل خاص ،السبل التي ينبغي اتّباعها لتطوير العمل البيداغوجي ،إعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها.

وقد توّجت أشغال اللجنة بإصدار ملف ضخم تضمّن تحليلا معمقا لتطوير المنظومة التربوية الجزائرية والإنجازات التي حققتها وكذا الاختلالات التي أفرزتها ،وشكّل هذا الملف موضوعا لعدّة اجتماعات لمجلس الحكومة خلال شهري فبراير ومارس من عام 2002 ،وذلك قصد دراسة مختلف الاقتراحات الواردة فيه و تحديد الإجراءات التي يتطلّبها تطبيقها وضبط الآجال.

إنّ تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح نظام التربية و التعليم (**CNRSE**)برئاسة **بن زاغة** ، و اللجنة مكوّنة من الأكاديميين والمثقفين و ممثلين عن مختلف القطاعات الاقتصادية والمجتمع المدني ،للأسف فإنّ التقرير النهائي الذي تم على أساس المعلومات الميدانية التي جمعتها اللجنة الوطنية للبرامج (**CNP**) التي تخضع لها المجموعات المتخصصة في المواد (**GSD**) ،لم تنفذ توصياتها أبدا ،وذلك على ما يبدو ،بسبب طبيعته التي اعتبرت مفرطة في الحداثة[2].

---

[1] – بوفلجة غياث،مرجع سابق ،ص ص 179-180.

[2] – محمّد الهادي بن سقني ،برنامج وحدة التشريع والتنظيم المدرسي لطلبة السنوات الرابعة ،المدرسة العليا للأساتذة للآداب والعلوم الإنسانية ،قسنطينة ،ص 18.

3-1- تنصيب لجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية :

تم تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية يوم 13 ماي 2000م من طرف رئيس الجمهورية السيد :"عبد العزيز بوتفليقة" في حفل رسمي نظّم بقصر الأمم بنادي الصنوبر و ذلك بحضور شخصيات من مهمة من الدولة ومن القطاع ،وأعضاء من الحكومة وممثلي الهيئات وإطارات الدولة ورؤساء الأحزاب السياسية ،والأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين والمحافظ السامي الامازيغية ،وممثلوا الحركة الجمهورية[1].7و تتألف اللجنة من 185 عضوا عيّنوا لاعتبار شخصي من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم وبخبرتهم والعناية التي يولونها لمنظومة التربية و التكوين[2].

أمّا فيما يخص تشكيل اللجنة فقد صنّفها السيد رابح خدوسي و الذي كان أحد أعضاء هذه اللجنة على ثلاث أصناف وهي :

- ربع من المواطنين المدافعين على الثوابت.
- ربعان من الوافدين على اللجنة قصد فرسنة المدرسة والمجتمع.
- ربع غياب شخصي أو غياب بالحضور (أي لا يتحرك إلا لرفع الايدي)[3]

3-2- مهمة اللجنة و عملها :

حدّد المرسوم رقم :101 المؤرخ في 09 ماي 2000 مهمة اللجنة و أعضاءها الصلاحيات و المهام التالية :

- التربية والتكوين المهني والتعليم العالي ودراسة إصلاح كلّي وشامل للمنظومة التربوية على ضوء هذا التقييم.
- **المادة03 :** تكلّف اللجنة في هذه الإطار باقتراح مشروع يحدّد العناصر المكونة لسياسة تربوية جديدة تشمل على الخصوص اقتراح مخطط رئيس يتضمن المبادئ

[1] – اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ،التقرير العام للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية (مشروع) مارس 2001 ،ص 10.

[2] – اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوي ،نفس المرجع ،ص 17.

[3] – رابح خدوسي ،المدرسة و الإصلاح –مذكرات شاهد– ،دار الحضارة ،الجزائر ،2001 ،ص ص 96-97.

العامة والأهداف والاستراتيجيات و الآجال المتعلقة بالتنفيذ التدريجي للسياسة التربوية الجديدة من جهة وتنظيم المنظومات الفرعية وكذا تقييم الوسائل البشرية والمالية الواجب توفيرها من جهة أخرى.

- **المادة 04 :** تقدم اللجنة الوطنية في أجل تسعة أشهر من تاريخ تنصيبها نتائج أشغالها في تقرير عام يستخدم كأساس لإصلاح المنظومة التربوية في مجملها و لإعداد ترتيب قانوني جديد بحكم منظومة التربية والتكوين.
- **المادة 05 :**تدرس اللجنة الوطنية للإصلاح وتقترح في إطار المسعى العام لمهمتها و على أساس التشخيص الذي تعدّه ضمن تقرير مفصل للتدابير التي تراها ضرورية وعاجلة لتطبيقها في ميادين ذات أولوية مباشرة مع الدخول المدرسي الذي يلي تاريخ تنصيبها.
- **المادة 06 :**تؤهل اللجنة في إطار إنجازاتها للقيام بما يأتي :

1.تطلب من الإدارات والهيئات العمومية إبلاغها بجميع الوثائق والدراسات والمعلومات الإحصائية أو غيرها المتعلقة بالمنظومة التربوية التي من شأنها أن تكمل استعمالها.

2. تسليم جميع الدراسات ذات صلة بمهامها.

3.تستمع الى كل شخص يكتسي الاستماع إليه فائدة في تسيير أشغالها.

3. تستعين بخبراء ومستشارين أو تابعين لمنظمات دولية لمساعدتها في أشغالها.[1]

عيّنت اللجنة الوطنية يوم 15 ماي 2000 فوج عمل يتكوّن من 24 عضوا قصد تحقيق في الميادين ذات الأولوية التي تتطلب علاجا مستعجلا ودراسة الإجراءات الممكن تطبيقها في مستهل الدخول الجامعي والمدرسي (2000-2001) ،وقد عرض الفوج نتائج أعماله بمناسبة الدورة الثالثة للجنة المنعقدة يومي 09 و 10 يوليو 2000 ،وصادقت اللجنة على التقرير المفصل بعد مناقشة واسعة و حوّلته الى السيد رئيس الجمهورية يوم 27 يوليو 2000.

[1]– اللجنة الوطنية للإصلاح التربوي ،مرجع سابق ،ص 14.

وقبل التّطرق الى موضوع الإجراءات و الإصلاحات التي يتم اتخاذها وتنفيذها في الميدان انطلاقا من الموسم الدراسي :2004/2000 على مستوى المدرسة الابتدائية من السنة الأولى ابتدائي بدلا من السنة أولى أساسي سابقا ،حيث أصبح التلميذ يقضي خمسة سنوات دراسية في مرحلة الابتدائية بدلا من ستة سنوات ،ويجتاز المرحلة بشهادة التعليم الابتدائي بدلا من امتحان القبول في السنة السابعة أساسي ،كما تم كذلك في نفس الموسم الدراسي تنصيب السنة أولى متوسط في السنة السابعة أساسي وأصبح التلميذ يقضي أربع سنوات دراسية في مرحلة التعليم المتوسط بدلا من ثلاث سنوات سابقا في مرحلة التعليم الاكمالي ،وبهذا القرار تم فصل التعليم الابتدائي عن التعليم المتوسط ،الذي كان يمثل التعليم الأساسي الذي يقضي فيه التلميذ تسع سنوات سابقا ،و يتوّج بشهادة التعليم الأساسي الذي يمكّن التلميذ من الدخول الى المرحلة الثالثة وهي مرحلة التعليم الثانوي.

3-3- أهداف لجنة الإصلاح[1] :

1 .التحقق في إطار تشخيص المنظومة التربوية من النتائج المسجلة الإيجابية منها والسلبية مع تحليل أسبابها العميقة وآثارها.

2. تحليل التحدّيات الجديدة التي لابد أن تواجهها وتحديد المتطلبات الضرورية لتكوين مواطن قادر على التّفتّح والمساهمة في تنمية الوطن والتّكيّف مع عالم يتّسم بتنامي تطوّر المعارف وتسارع التحولات والتغيرات الثقافية والعلمية والتقنية والتكنولوجية.

3.اقتراح الإجراءات الكفيلة بالسماح للناشئة الجزائرية بالاستفادة من تعليم قاعدي إلزامي ومجاني و ضمان التكافؤ لها في فرص النجاح في تمدرسها.

4. التأكد على الظروف الكفيلة بضمان النجاح لأكبر عدد من التلاميذ على أساس قدراتهم بوضع آليات من شأنها التقليل من الرسوب والتسرب ،وبالتكفّل بالتلاميذ ذوي الحاجات الخاصة والقدرات المتميّزة.

[1] اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوي ،نفس المرجع ،ص 17

5. اقتراح اختيارات تساعد على حل أحد المشاكل الرئيسية المتعلقة بغايات وتنظيم التعليم ما بعد الأساسي في إطار منسجم شامل ومتكامل.

6.دراسة الوسائل التي تساعد على تجديد جذري للمحتويات و المناهج البيداغوجية والعمل على دعل التلاميذ في منأى عن التأثيرات ومحاولة التغيير الأيدولوجي أو السياسي .

7. اقتراح مشروع بعيد المدى يتناول التعليم العالي والبحث العلمي.

8.دراسة الترتيبات المناسبة قصد إدماج تعليم اللغات الأجنبية في مختلف مراحل المنظومة التربوية.

9.تحديد الظروف واقتراح ما يستلزم من إدماج التكنولوجيات الجديدة في المنظومة التربوية.

10. توخي اللجنة في تفكيرها الاستناد دوما الى مرجعية قوامها المبادئ والقيم السياسية ذات الصلة بمفاهيم المواطنة والمساواة والتسامح والسلم والديمقراطية وحب الوطن والتفتح على العالم.

11. الاستعانة بأي شخص كفء ومؤهل لاسيما خبراء المنظمة العالمية للتربية والثقافة (اليونيسكو) والمنظمة العربية للتربية والثقافة (الآليسكو).

إنّ أي تغيير أو إصلاح عميق في النظام التربوي لابد أن يكون مستخلصا من الظروف والتجارب التي مرّ بها المجتمع الجزائري ،ويعبّر عن توجهات و تطلعات أجياله ،مؤسسا وفق الاتجاه الفكري والعقائدي الذي تسير عليه البلاد سياسيا واجتماعيا ،ابتدأت بصدور أمر 76-35 المؤرخ في 16أفريل 1976 بتنظيم التربية و التكوين بالجزائر ،وأدخلت إصلاحات على النظام لتتماشى والتحوّلات الاقتصادية والاجتماعية ،كما كرّس الطابع الالزامي ومجانية التعليم ،وتأمينه لمدة 9 سنوات ،قد شرع في تعميم وتطبيق أحكام هذا الامر ابتداء من السنة الدراسية 1980 – 1981 (المدرسة الأساسية).

3-4- تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين[1] :

وذلك بواسطة الأمر رقم 09/03 المؤرخ في 13 أوت 2003 ،الذي يعدل ويتمّم الامر في 76/35 ،المؤرخ في 16 أفريل 1976 والمتضمن تنظيم التربية والتكوين.

ومن أهمّ ما جاء به هذا الأمر :

- إدراج تدريس اللغة الامازيغية كلغة وطنية ،في نشاطات الايقاظ أو كمادة مستقلة.
- فتح المجال للمبادرة الخاصة للاستثمار في التعليم ،عن طريق إنشاء مؤسسات خاصة للتعليم في جميع المستويات.

وقد جرى بعد صدور هذا الأمر ،على المستوى التنظيمي ،إعادة هيكلة التعليم الأساسي في طورين بدل ثلاثة أطوار هما :

- طور التعليم الابتدائي و مدّته 5 سنوات.
- طور التعليم المتوسط و مّته 4 سنوات.

ويتعلّق الأمر بالقانون التوجيهي رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 وهو النص التشريعي ،الذي يرمي الى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية.

ويأتي هذا القانون ليوفر للمدرسة الجزائرية الاطار التشريعي المناسب لجعلها تستجيب للتحدّيات والرهانات التي يواجهها المجتمع ،وتتماشى مع التحوّلات الوطنية و الدولية من بينها ،على الخصوص :

ظهور التعدّدية السياسية في الجزائر وما يترتب عن ذلك من ضرورة إدراج مفهوم الديمقراطية في المناهج الدراسية .

- التخلّي عن الاقتصاد الموّجه وأساليب التسيير الممركز والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق.

[1] اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوي ،نفس المرجع

- عولمة الاقتصاد و ما يتطلبه من التحضير اللائق للأفراد وللمجتمع ،لمواجهة التنافس الحاد.
- التطوّر السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية ووسائل الاعلام والاتصال الحديثة ،وما تفرضه بخصوص إعادة تصميم ملامح المهن.

ولكي تستجيب المنظومة التربوية الجزائرية لطموحات الأمّة وتندمج في الحركة الدؤوبة للعولمة ،حدّد القانون التوجيهي الغايات التي ينبغي أنن ترمي السياسة التربوية التي حقيقها ،فيما يلي :

- تعزيز دور المدرسة في بلورة الشخصية الجزائرية و توطيد وحدة الشعب الجزائري.
- ضمان التكوين على المواطنة.
- انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات الأخرى واندماجها في حركة العلوم والثورة الرقمية العالمية.
- إعادة تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم بشكل عام وإلزامية التعليم الأساسي.
- تثمين وترقية الموارد البشرية.

أمّا التعليم العالي فقد عرف تعديلات على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتوجيهات المتضمنة في مخطط تطبيق الإصلاح التربوي الذي صودق عليه في مجلس الوزراء يوم 20 أفريل 2002 ،سطرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كهدف استراتيجي لمرحلة إعداد ووضع أرضية لإصلاح شامل للتعليم العالي (**LMD**)بحيث يمثّل بنية التعليم العالي المستلهمة من البنيات المعمول بيها في البلدان الانجلوسكسونية ،والمعمّمة في البلدان المصنّعة ،تتمثل هذه البنية حول ثلاثة أطوار للتكوين يتوّج كل منها بشهادة جامعية .

الطور الاوّل : بكالوريا + ثلاث سنوات ،يتوج بشهادة ليسانس(أكاديمية – مهنية).

الطور الثاني : بكالوريا + خمسة سنوات ،يتوّج بشهادة الماجيستير (أكاديمية – مهنية)

الطور الثالث :بكالوريا + ثمان سنوات ،يتوّج بالدكتوراه.

ولا تزال المنظومة التربوية الجزائرية الى حدّ الآن تجري تعديلات على نظمها التربوية قصد التحسين من المردود التربوي والرفع من مستواه[1].

3-5- .المقاربات النظرية التي مرّت بها المنظومة التربوية الجزائرية :

عرفت المنظومة التربوية الجزائرية بعد الاستقلال ثلاث مقاربات أساسية للمناهج التربوية :

أ. المقاربة التقليدية (المقاربة بالمضامين) :

تقوم هذه المقاربة على أساس المحتويات ،فالنمط البيداغوجي بها تقليدي حيث أن المدرس يشرح الدرس ،ينظّم المسار وينجز المذكرات ويكون الطالب متلقّي ،يستمع ،يحفظ ،يتدرّب ،يعيد ما حفظه ،فالمتلقي هنا يقوم بعمليتين الأولى اكتساب المعرفة الجاهزة كما و نوعا والمرحلة الثانية استحضار هذه المعرفة حال المسائلة.

ب. المقاربة بالأهداف (بيداغوجية الأهداف) :

وفيما يصبح المعلّم مصدرا للتعليم من بين المصادر الأخرى ،يقوم بتشخيص الوضعيات والحاجات وتخطيط التعليم بمعيّة المتعلّمين والتّأكد من تحقق النتائج المرجوة ،كما تتغيّر وظيفة المتلقي من مستهلك الى مساهم فعّال ونشيط.

ج. المقاربة بالكفاءات :

وهي استرتيجية أكثر تطورا لأنّها تعلّم المعلّم كيف يتلقى العلم ،وتوجيههم نحو تنمية القدرات العقلية السامية :التحليل ،التركيب ،حل المشكلات ،أي أنّها استراتيجية تسعى الى اكتساب الكفاءات وليس تراكم المعارف ،وفي هذه المقاربة يتم استخدام مصطلح الكفاءة بدلا من الهدف الخاص ومصطلح القدرة بدلا من الهدف العام.

المقاربة بالكفاءات تقترح تعلّما اندماجيا غير مجزأ مع إعطاء معنى للمعارف الدراسية ،واكتساب كفاءات مستديمة تضمن للمتعلّم التعامل مع الوضعيات المختلفة ،إذ ينتقل المتعلّم

[1] – موقع أحلى بحث ،(2011/04/15) ،تطوّر التعليم ومؤسساته في الجزائر ، www.ahlabaht.com

من منطق التعليم وتلقي المعارف الى منطق التّعلم أي ممارسة مدلول المعارف ،حيث يوضع إمّا في وضعيات ومواقف مماثلة لفحوى التعليم بنفسية ممّا يدفع به الى التكيّف و توظيف المعارف قصد إيجاد حل لهذه الإشكاليات.

2-اصلاحات التعليم الجامعي في الجزائر

1.2.نظام التعليم الجامعي خلال الاحتلال الفرنسي:

تعود نشأة الجامعة الى سنة 1909 بإمضاء رئيس الحكومة آنذاك قرارا بإنشائها بحيث قال في تلك المناسبة ان: الجامعة الجديدة الى جانب الخدمات التي سوف تواصل في ادائها في سبيل العلم والمهن الحرة سوف تصيح بإمكانها ايضا تزيد الزراعة والصناعة والتجارة الجزائرية بأبدي عاملة مؤهلة «، فحولت المدرسة للطب، الفنون، للآداب، والعلوم الى مؤسسات عالية تحت لواء الجامعة الجزائرية.

اول دخول جامعي كان في نوفمبر 1859، وكان العميد رئيس الاكاديمية أجرى خطابا بمناسبة اول دخول " .... عن قريب نظرا لإجراءات التي اتخذت مؤخرا، المسلمون يتمكنون من الاستفادة من الخدمات المديرية العليا الجديدة، لذلك يجب اعطائهم مكونين من جنسهم وثقافتهم"

فحسب جمعية اصدقاء الجامعة التي انشأت في الجزائر لا تختلف عن الجامعة الفرنسية بل هي متحدة معها ومندمجة فيها، الخصوصية الوحيدة التي تتميز بها هي كونها تحتوي على فروع اصلية ومحلية بالزيادة على الفروع الاساسية التي تدرس في الجامعة الفرنسية والتخصصات العلمية وتكيفها مع اي ميدان جزائري، بمعنى انها تريد القيام بتطوير العلم إلى الجانب الأوروبي الأفريقي تحت لواء الغرب والشرق.

فحسب هذه الخصوصية فان: " في وسط المدارس العليا الأربعة يعيش اعضاؤها صراعات لأنهم لديهم الايديولوجية مختلفة " صراع بين مدرسين في العلوم والمدرسين في الأدب، صراع بين الشرقيين والغربيين، صراع بين الفرنسيين والمعمريين.

كان عدد الجزائريين لا يتعدى الخمسين ولكن بعد سنة 1920 مع ظهور الحركة الوطنية العصرية من طرف المثقفين الجدد كالصحافيين، القضاة، الاطباء، بدأ اهتمام بالتعليم، بحيث يرونها كوسيلة للتحرر.

ولكن بعد 1945، ضعف عدد الطلبة نظرا للالتحاق بصفوف الجيش الثورة.

2.2.التعليم العالي في الجزائر بعد الاستقلال:

بعد سنة 1962 ادخلت تعديلات على تسيير الجامعة والتوظيف لتكييف العليم العالي وجعله يتماشى وسياق السيادة الوطنية. وبغرض تلبية الحاجة المستعجلة الى اطارات والتقنيين في التخصصات المختلفة، أنشأ منذ بداية 1962 معاهد تقنية متخصصة وتعين على الجامعة ان تصلح نفسها اصلاحا عميقا وان تباشر مجموعة من التحولات من المتمثلة في قانون اصلاح التعليم العالي 1971.

2-1- قانون الاصلاح التعليم العالي سنة 1971:

وقد تمثل هدفه في تعبئة كافة الطاقات الجامعية من أجل تكوين رجال يفيدون. التنمية، فلا يجب ان يقتصر الاصلاح على تكوين الاطارات الذي تضلع به المستخدمة والعمل على تحقيق المعادلة، تكوين شغل وفي هذا سياق ثم اقتراح الجامعة الكلاسيكية، بل تحتم تلبية كل الطلبات التي ستقدمها القطاعات تحديد المناهج التربوية واشكال والامتحانات وانماط تكوينية (قصير وطويل المدى). يهدف الى الوصول الى فعالية أكبر في تسيير حركة التسجيلات ولا اسهام في التنمية الشاملة للبلاد وتتمحور الاصلاح حول خيارات كبرى من بينها الديمقراطية والجزارة والتعريب والتوجيه العلمي والتكنولوجي.

أ- الديمقراطية:

البعد الكمي اي سماح بالالتحاق بالدراسات العليا لعدد أكبر من المسجلين بل فتحت المجال للشباب المنتمين الى كافة الشرائح الاجتماعية ومناطق البلاد كلها، كما بذلت الدولة جهودا كي يستفيد البنات ايضا من ديمقراطية التعلم

وفي المجال التوازن الجهوي، كان يوجد بالجزائر سنة 1962 مدينة جامعية حقيقية في الجزائر العاصمة مع ملحقتين جامعيتين لها بوهران وقسنطينة وقد اتاح ذلك توسع للخريطة الجامعية خلال 2000 من اقامة جامعات ومراكز جامعية ومدارس عليا ومعاهد في اربعين ولاية موزعة على كل من الشرق والغرب والشمال والجنوب.

ب-الجزأرة:

استلمت الجزأرة تدخل الدولة على مستوى برامج التعليم ومقرراته بطريقة تحقق التكيف مع الحاجات الوطنية مع الاطارات، بسياسة ترمي إلى التحاق عند كبير من الجزائريين بالوظيفة التعليمية لضمان استخلاف المتعاونين الاجانب، وخلال الدخول الجامعي 1962 كان يوجد 82 استاذا جزائريا اغلبهم معيدون، بين الاساتذة التعليم العالي الذي بلغ عددهم الاجمالي 298 استاذا في طور العمل، وقد اتاحت القرارات التي اتخذتها الدولة سنة 1982 الجزارة كافة اسلاك المدرسين في العلوم الطبية سنة 1988 او في العلوم الاجتماعية سنة 1989 وخلال العشرية 1990/2000 جاء دور الجزأرة العلوم البيولوجية والعلوم الدقيقة والتكنولوجيا.

ج- التعريب:

خلال السنة الأولى من الاستقلال مس التعريب معهد الدراسات الاسلامية التابعة لجامعة الجزائر، وفرع اللغة العربية الذي التحقت به اعداد هامة من طلبة ثم شمل تدريجيا تخصصات اخرى اذ الى جانب فروع التعليم التي تدرس باللغة الفرنسية أنشأت فروع معربة داخل مدرسة الصحافة خلال سنة 1965 ثم الفلسفة والتاريخ بهدف تكوين استاذة التعليم الثانوي 1969، وقد كان بداية تعريف العلوم الاجتماعية وعلوم الارض والحياة ابتداء من الدخول الجامعي 1989، وعربت تعريبا تاما خلال الموسم الجامعي، 1996 1997.

2--2- مراحل التعليم العالي [1]:

إنّ المتتبع للمرحلة التي مرّت بها الجامعة الجزائرية في الخمس و الثلاثيين سنة الماضية يلاحظ أنّه يمكن تلخيصها على النحو التالي :

1 مراد بن أشنهو ،تر:سامية عائدة أديب :نحو الجامعة الجزائرية (تأملات حول مخطّط جامعي) ،ديوان المطبوعات الجامعية [1]،الجزائر ، 1989،ص 82.

- **مرحلة 1962 - 1970:**

التي انطلق فيها القطاع بالجامعة واحدة و مدرستين للتعليم العالي و نظام جامعي موروث عن المعهد الاستعماري ،و شهدت هذه المرحلة انطلاقة التفكير و الإصلاح الجامعي و التوسع في بناء المؤسسات الجامعة حيث شرع في بناء جامعات قسنطينة و باب الزوار و وهران.

- **مرحلة 1971 -1984 :**

التي ميّزت إصلاح التعليم العالي سنة 1971 و الذي من مراميه الكبرى :

1. اندماج الجامعة الجزائرية في سياق حركة التنمية الشاملة .
2. جزأرة المؤطرين والمكونين.
3. ديمقراطية التكوين و تعريبه.
4. تأكيد التوجه العلمي والتكنولوجي .

تكوين إطارات من حيث الكم و النوعية الضرورية لسد حاجة البلاد.

كما ميّز هذه المرحلة في مطلع الثمانيات الشروع في تعميم تعريب مختلف التخصصات في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية[1].

- **مرحلة 1985-1989":**

والتي ميّزها :

1. وضع الخريطة الجامعية التي تنظم القطاع بغية التحكم في التوافد الطلابي وترشيد توزّعه في إطار توحيد المنظومة الجامعية .

2. تعزيز ديمقراطية التعليم العالي من خلال إنشاء شبكة للمراكز الجامعية في مختلف أرجاء الوطن واستفادة هذه الشبكة في توسيع هياكله تابعة لقطاعات أخرى.

[1] – وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ،إصلاح التعليم العالي ،سنة 1971

3. إنشاء جامعة التكوين المتواصل.

- **مرحلة 1990 الى اليوم :**

و هي مرحلة برزت خلالها إشكاليات و تناقضات نتيجة لتراكمات المراحل السابقة و عانت فيها الجامعة ضغوطا أدّت الى عدم استقرارها في مجالات التنظيم والتسيير فلم تستطع الإيفاء بصفة فعالة بمختلف مهامها و لم تستطع الاستجابة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية المطروحة نتيجة تأثير التخطيط الاستعجالي للتكفل بالدفعات الطلالبية و قلة فاعلها مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي.

2-3- نظام التعليم العالي بعد الاستقلال:

تمثلت مرحلة التعليم العالي المرحلة الرابعة و الأخيرة من مراحل التعليم في الجزائر و تمثل قمّة الهرم التعليمي ،ليس لمجرد كونها آخر مراحل النظام التعليمي وحسب بل لأنّها تقوم بمهمة خطيرة في صياغة الشباب فكرا و وجدانا وفعلا و انتماء ،ومن خريجي الجامعات تخلق القيادات للمجتمع في مختلف المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتي من خلالها يتابع المجتمع مسيرته تقدما أو ثباتا أو انحسارا[1] .

و تتم الدراسة في هذه المرحلة في نوعين من المؤسسات هما :الجامعات و المعاهد العليا ،وتختلف هذه الدراسة حسب اختصاصات وهي نوعين

1. التكوين قصير المدى :و هو ثلاث سنوات مخصص للحصوص على شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية .

2.التكوين الطويل المدى : ويشمل سبعة سنوات للأطباء و خمس سنوات للمهندسين والبياطرة والصيادلة بعد سنة تحضيرية و على أقل سنة في تحضير الرسالة كما تمنح درجة الدكتوراه بعد مدّة أربع سنوات على الأقل في تحضير الرسالة.

2

[1]– حامد عمار ،الجامعة بين الرسالة والمؤسسة ،ط2 ، مكتبة الدار الغربية للكتاب ،مصر ،2001 ،ص 52.

2-4- اصلاح التعليم العالي في الجزائر (ل.م.د)[1]

لقد شهد العالم العديد من التطورات والمستجدات الجديدة التي تفرض على التعليم العالي في كل مجتمع او دولة أن يطور نفسه خاصة ولان التقدم الحضاري في المجتمع المعاصر في المؤسسات وغيرها تنعكس على القطاعات الأخرى ، اذ لم تعد هناك مؤسسة يمكن ان تتعلق عن مجريات الحياة ، و الا كان مصيرها الفناء والتخلف ، لذا هذه المتغيرات و غيرها تفرض نفسها على التعليم في جميع الدول بمختلف انواعه و مستوياته، على أن يغير من البرامج و تبرمج أهداف جديدة بخطط جديدة و قد شهدت منظومة التعليم العالي في الجزائر تطورا كميا لافتا فقد وصل عدد المؤسسات الجامعية الى 50 مؤسسة جامعية موزعة على 41 ولاية ، وتزايد عدد الأستاذة ما يزيد عن 12900 استاذ ، و تعداد الطلبة ما يقارب 902300 طالب من بينهم 43500 مسجل في الماجستير و الدكتوراه، وتخرج اكثر من مليون اطار منذ الاستقلال.

ان هذا التطور ما كان ليحدث دون ان تتولد عنه الاختلالات والتي مردها اساسا الى الضغط الكبير الناجم عن الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي، ما أدى بالجامعة على الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ان بلوغ مستوى البلاد المتطورة ينبغي حتميا على البلاد ان يتسلح باقتصاد قوي موجه نحو امتلاك المعرفة، التحكم في التكنولوجيا التي تعتبر القضاء الامثل للاكتساب والانتاج والتطوير.

- يرمي هذا الاصلاح الى التكفل بالمتطلبات الجديدة الاتية: ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي.
- تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيو اقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة ما بين الجامعة وعالم الشغل تطوير اليات التكيف المستمر مع التطورات المهن.
- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لاسيما منها المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد اخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.

[1] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ،إصلاح التعليم العالي

- التفتح أكثر على تطور العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنوعها.
- ارساء أسس الحكم الراشد المبني على المشاركة والتشاور انشاء الفضاءات الجامعية الاقليمية والدولية (فضاء مغاربي _ أورو متوسطي...)
- تسهيل حركة الطلبة والاساتذة والباحثين من مختلف الأقطار ومن ثمة تشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث وعليه كان نظام الجديد) ليسانس، ماستر، دكتوراه، ل.م.د) يندرج ضمن هذا المسعى الذي يستجيب لأهداف الاصلاح ويحقق تناغم التعليم الوطني للتعليم العالي مع انظمة التعليم العالي في العالم.[1]

2-5- الهيكلة الجديدة للتعليم العالي :

تمّ استحداث نظام تعليمي جديد في الجامعات الجزائرية و هو نظام (ALMD) ،ومن خلاله تم اقتصار سنوات التدرج في التعليم العالي حيث يتم من شهادة الليسانس بعد ثلاث سنوات من الدراسة ،وتمنح شهادة الماجستير بعد سنتين من الدراسة ،و شهادة الدكتوراه بعد ثلاث سنوات من الدراسة أي يقضي الطالب الجامعي 8 سنوات من التدرج في التعليم العالي ليحصل في الأخير على أعلى درجة علمية وهي الدكتوراه.

و يتميّز هذا النوع من النظام التعليمي (ALMD) بمحاولة ربطه بالمؤسسات الاقتصادية والاستثمارية في البلاد و يحاول الاهتمام بالكفاءات والقدرات لدى الطلبة الجامعيين المتفوقين .

1-ليسانس:

يتكون من التخصصات ووحدات تعليمية موزعة على سداسيات ويشمل 06 سداسيات ويتضمن مرحلتين اولهما في التكوين القاعدي متعدد التخصصات تتمثل ثانيهما في تكوين متخصص وينقسم الى غايتين:

[1]مراد بن أشنهو ، 1989، مرجع سابق، ص 120.

غاية ذات طابع مهني (مهنة) تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل غاية اكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

2-الماستر:

يتشكل من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات، ويشمل 4 سداسيات وهو طور مفتوح لكل طالب حاصل على شهادة اكاديمية، ولكل طالب حاصل على ليسانس ذات طابع مهني الذي يمكن من العودة الى الجامعة بعد قضاء فترة في حياة المهنية ومن مهام هذا التكوين: مهمة مهنية متميزة تمكن من اكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد، بما يسمح بالمرور الى المستويات عالية من الاداء والمهارة (ماستر بحث).

3-الدكتوراه:

وتبلغ مدته 06 سداسيات ومن مهامه:

-تحسين مستوى عن طريق البحث ومن اجل البحث

-تعميق المعارف في تخصص محدد ويتوج هذا الطور من التكيف بشهادة دكتوراه بعد مناقشة الاطروحة.

2-6- الاجراءات المرافقة:

لإنجاح هذا الاصلاح يجب بالتزام كل الأسرة الجامعية والانخراط الطوعي في المسار هذا الاصلاح، وقد تم تجسيد هذا المسعى من خلال الطابع التدريجي والتشاركي الذي اعتمدته وزارة التعليم العالي والبحث العالمي في مقاربتها لتنفيذ الاصلاح وفي حرصها على مرافقته بالإجراءات التالية:

- **في مجال التأطير من خلال:**
  - ✓ -وضع مخطط لتكوين مكونين مدعوم بسياسة اعادة التفعيل والبحث التكويني.
  - ✓ -تشجيع التكوين مدى الحياة للأساتذة والباحثين والإطارات.

- ✓ -تسخير الامكانيات الضرورية للاستجابة لأهداف التأطير قصد التحضير لاستبال مليون ونصف مليون طالب في افاق 2010/2009.
- ✓ -مساهمة الكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج من خلال اتخاذ تدابير تحفيزية واضفاء مرونة على المعلومات الإجرائية.

- **في مجال البيداغوجيا:**

- ✓ تكييف انظمة الالتحاق والتقييم والتدرج والتوجه البيداغوجي تثمين الأعمال التطبيقية عبر توفر الوسائل المادية على المستوى مخابر التدرج والبحث خاصة وان مخابر البحث تشكل مستقبلا النواة المكرية لكل تكوين فيما بعد التدرج.
- ✓ -تثمين التربصات في الأوساط المهنية.
- ✓ -تطوير انماط تكوين جديدة تعتمد اساسا على التكنولوجيا الاعلام والاتصال مثل التعليم عن طريق الخط التعليم الالكتروني.

- **في مجال التنظيم الهياكل البيداغوجية وهياكل البحث:**

وضع هياكل تتكفل باستقبال الطلبة وتوجيههم (خلايا ل. م. د) تقييم التعليم.

- **في مجال التسيير وتقييم المؤسسات الجامعية:**

- ✓ -تحسين القدرات التسييرية لمسؤولي المؤسسات
- ✓ -تدعيم روح الحوار والتشاور بإقرار قواعد الاخلاق المهنة الجامعية وآداب.

2-7- وظائف التعليم العالي :

و يمكن حصر أهم وظائف التعليم العالي في ثلاثة وظائف أساسية هي كما يلي :

نشر العلم – ترقية العلم – تعليم المهن الرفيعة.[1]

ان التعليم الجامعي الصحيح لا يكون في الواقع إلاّ نظريا وعمليا في وقت واحد.

1. تعنى الجامعة بالتعليم العالي و نشر المعرفة.
2. تقوم بالأبحاث العلمية وتعمل على رقي الآداب وتقدم العلوم.

[1] – تركي رابح ،أصول التربية و التعليم ،مرجع سابق ،ص 70.

3. تعمل على تزويد البلاد بالاختصاصيين والخبراء والفنيين في مختلف ميادين العمل و الإنتاج.
4. وتسهم في خدمة المجتمع و أهدافه القومية.
5. تعمل على بعث الحضارة العربية الإسلامية .
6. تعمل على توثيق الروابط الثقافية بينها وبين الجامعات في خارج[1].

3-الاصلاح التربوي و التغير الاجتماعي في الجزائر :

شهدت فترة الثمانينات والتسعينات مجموعة من الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تمثلت في الضغط الديمغرافي وزيادة معدلات البطالة وخاصة بين المتعلمين وتباطؤ النمو الاقتصادي وضعف الإنتاجية... كلها عرقلت سير عملية التعليم. ومنذ هذا التاريخ فكرت السلطة في إحداث تعديلات وإصلاحات على جميع المستويات لأنها تعتبر فترة دخول الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها، وما ترتب عن ذلك من توسع للحريات العامة والديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية الرأي...

ان النتائج التي توصلت إليها العديد من الدراسات والبحوث العلمية في السنوات الأخيرة والتي أشارت إلى فشل المدرسة الأساسية وما توصلت اليه من نتائج سلبية، وفي المقابل نجد أن الخطاب الرسمي ظل يؤكد على أنها محركات تقنية يمكن تجاوزها ببعض التعديلات والتغيرات.

كما يتضح من خلال القراءات السابقة أن هذه المدرسة اقتضتها الضرورة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ولكنها لم تستطيع التكيف مع قدرة المجتمع وكفاءته على توفير الشروط اللازمة لتنفيذها، لأن هذا يتطلب ميزانية قد تفوق المبالغ التي خصصتها الدولة لنجاح هذا النظام، وهذا يكون مشكلة للدولة التي لم تستطيع تخصيص الميزانية المطلوبة لنجاح عملية التعليم الأساسي والتي يتطلبها مما أدى إلى الفشل، وهذا واقع النظام الأساسي الذي لم يعد يتماشي وصيرورة المجتمع واقتصاده

[1] – تركي رابح ،المرجع السابق ،ص ص 75-79.

ان نتائج النظام التعليمي ظلت مرتبطة بالتوترات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأزمات التي عاشتها البلاد، ناهيك عن السياق العالمي الذي كان يفرض الاهتمام بقطاع لتعليم.

ان الأنظمة التعليمية في مختلف دول العالم تتعرض للتغيير وذلك استجابة لموجة التغير التي تجتاح العالم بكل نظمه، ومن المفروض أن يتأثر التعليم العام بمراحله التعليمية المختلفة في الجزائر بتلك التغيرات التي حدثت والتي ستحدث مستقبلا، ومن المعروف أن المدرسة عبارة عن مجتمع مصغر يعكس لنا حسب إميل دوركايم المجتمع الخارجي بكل تناقضاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية... وهذا يؤثر على الفضاء المدرسي عموما.

قائمة المراجع :

1. أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،1998 .
2. أبو القاسم سعد الله ،محاضرات في تاريخ الجزائرالحديث (بداية الاحتلال) ،شركة التوزيع والنشر ،1982.
3. أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية ،1900-1830،دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 2008.
4. أحمد توفيق المدني ،هذه هي الجزائر ،دار النهضة والمعرفة ،1956.
5. أحمد مريوش ،الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثمانيي 1830 – 1900، منشورات المركز الوطني ، الجزائر، 2007
6. بخوش صبيحة ،وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني ،حوليات التاريخ والجغرافيا ،الجزائر ،2008.
7. بلقاسم عياشي ،واقع الحركة الثقافية بالمجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني من خلال كتابات الباحثين الجزائرية ،مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا ،الجزائر ،2018.
8. تركي رابح ،معاصرة الشيخ عبد الحميد ابن باديس ،دار الإصلاح الإصلاحي والتربوي في الجزائر ،الجزائر 2001.
9. حميد آيت حبوش ،واقع العليم في الجزائر أواخر العهد العثماني ،المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة ،الجزائر ،2013.
10. تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية ،دراسة تربوية للشخصية الجزائرية، 1981.
11. بوفلجة غياث ،التربية ومتطلباتها ،المطبوعات الجامعية ،1993
12. سعيد بوخاوش ،الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر ،الجزائر 2013.
13. الزبير بن رحال ،الامام عبد الحميد ابن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية 1883 -1900 ،الجزائر ،دار المعرفة ،2009.
14. عبد القادر حلوش ،سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ،د.ط ، دار الامة، الجزائر،1999.

15. عبد اللطيف بن أشنهو ،التكوين التخلف في الجزائر – محاولة دراسة حدود التنمية والرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 – 1962 ،الشركة الوطنية للنشر 1979.

16. عبد الحميد زوزو ،نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 -1900 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007

17. الطاهر زرهوني ،التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال ،موفم للنشر طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،وحدة الرغاية ،الجزائر ،1994.

18. يوسف فهمي :الجزائر لي: أرهن البطولات ...الجزائر، الهيئة المحلية لرعاية الفنون و الآداب و العلوم الاجتماعية ،الإسكندرية سنة 1964

19. مراد بن أشنهو ، تر:سامية عائدة أديب :نحو الجامعة الجزائرية (تأملات حول مخطّط جامعي) ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1989.

20. عبد القادر فضيل ،المدرسة في الجزائر ،جسور للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2005.

21. علي دينونة ،المنظومة التربوية في الجزائر بين الأصالة و الاستأصال ،منشورات دار دوريد ،ط1 ،الجزائر ،2006.

22. عمار هلال ،أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016

23. بوعزة بوضرساية ،سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830 – 1930) و انعكاساتها على المغرب العربي ،الجزائر ،دار الحكمة للنشر ،د.ت، 2010.

24. محمد الهادي بن سقني ،برنامج وحدة التشريع والتنظيم المدرسي لطلبة السنوات الرابعة ،المدرسة العليا للأساتذة للآداب والعلوم الإنسانية ،قسنطينة ، 2012.

25. رابح خدوسي ،المدرسة و الإصلاح –مذكرات شاهد- ،دار الحضارة ،الجزائر ،2001 .

26. ناصر الدين سعيدوني ،دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر ،(العهد العثماني) ،ج1 ،الجزائر ،د.ت ،1983م .

27. لونيسي رابح ،تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989م ، ج1 ،ط1 ،الجزائر ،دار المعرفة ،د.ت، 2007 .

28. علي اسعد وطفة، علم الاجتماع المدرسي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت 2004.

29. مصطفى أشرف ،الجزائر الأمة و المجتمع ،تر:حنفي بن عيسى ،الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،1983م

30. مصطفى هشماوي ،جذور ثورة 01 نوفمبر 1954 بالجزائر ،دار هومة للنشر والتوزيع 2010

31. يوسف فهمي :الجزائر لي: أرهن البطولات ...الجزائر، الهيئة المحلية لرعاية الفنون و الآداب و العلوم الاجتماعية ،الإسكندرية، سنة 1964.

32. الشيخ بن باديس مجلة الشهاب ص4 عدد 14 (جوان-جويلية) 1928

33. الشيخ ابن باديس ، جريدة الصراط ، لسان الحال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين السنة الأولى العدد 4 .30 أكتوبر1939

34. حامد عمار ،الجامعة بين الرسالة والمؤسسة ،ط2 ، مكتبة الدار الغربية للكتاب ،مصر ،2001

35. اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ،التقرير العام للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية (مشروع) مارس 2001 .

36. وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ،سنة 1975 ،اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ،مشروع مارس 2001.

37. بلحسين رحوي عباسية , دراسة سوسيو تاريخية للتعليم الجزائري من المعهد العثماني الى الاستقلال , مجلة الحوار الثقافي , جامعة عبد الحميد بن باديس , مستغانم , الجزائر , مج2 , ع2 , 21 سبتمبر 2013

38. وهيبة حموش ،السياسة التربوية في الجزائر في إطار التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية من 1962 -1976 ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في فلسفة التربية 2007-2008 ، المدرسة العليا للأساتذة آداب و علوم إنسانية بوزريعة.

39. بركة مصطفى- إصلاح النظام التربوي ،بين سلطة الايديولوجيا و سلطة البيداغوجيا، رسالة ماجستير 2001 /2000.